



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علوم الإعلام و الاتصال



عنوان المذكرة:

استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الحد من السرقة العلمية بالمجلات المحكمة على
منصة (asjp)

دراسة في استعمال الكاشف (tourntin) من طرف أساتذة جامعة المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم الإعلام و الاتصال تخصص: اتصال و علاقات عامة

إشراف الدكتور:

د. الحسين لرقط

إعداد الطالبة:

• عقون نريمان

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
بلعباس عبد الحميد	أستاذ محاضر	رئيسا
لرقط حسين	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
واضح خضرة	أستاذ محاضر	ممتحنا

"جوان 2025"

إهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن
اتبعهم إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع
إلى الذين قال فيهما الله عز وجل:
"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً" ...
أبي... حفظه الله.

أمي... حفظها الله

إلى كل طلبة كلية علوم الإعلام والاتصال
إلى كل من يحمل ولو ذرة حب لله ورسوله
محمد صلى الله عليه وسلم.

شكر و عرفان

قال الله تعالى " لنن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وشكره على توفيقه لنا
في إتمام العمل واقتداء برسوله الذي حثنا على الشكر كما قال
" الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها "

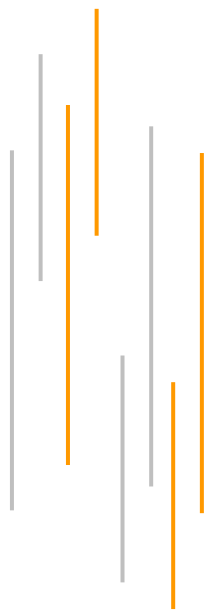
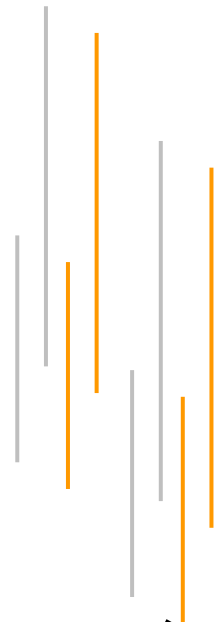
أسجل عظيم شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف " د. الحسين لرقط "
حفظه الله ورعاه الذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته والذي كان
معني على اتصال دائم طول مدة إنجاز هذه المذكرة ولن يتسع المقال
لمقامك وفضلك جزاك الله خيرا

ولا لايفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر إلى كل من علمني حرفه أو كلمة
من أساتذتي الكرام من بداية مشواري الدراسي إلى وصولي إلى هذه
المرحلة

وما يجوزتنا لنقول " اللهم ارزقنا شفاعمة سيدنا محمد صل الله عليه وسلم
وأوردنا حوضه واسقنا من يديه الشريفتين شربة ماء لا نظما بعدها أبدا
يارب العالمين "

وفي الأخير نسأل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمرهم
وان يغمر قلوبنا بحبته ويرضى عنا.

مقدمة



يعد البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها نهضة الأمم وازدهار الحضارات، فهو المحرك الدافع لعجلة التطور ومصدر إثراء صرح المعرفة الإنسانية. ولكي يؤدي البحث العلمي دوره المنشود في خدمة البشرية، لا بد أن يستند إلى مجموعة من المبادئ الأخلاقية والقواعد المنهجية الصارمة، التي تضمن مصداقيته وقيمه. وتأتي في مقدمة هذه المبادئ: الأمانة العلمية والأصالة والنزاهة، فهي تمثل حجر الزاوية الذي يمنح العمل البحثي قيمته الحقيقية ويحفظ للباحثين حقوقهم الفكرية.

غير أن هذا الصرح المعرفي الشامخ يواجه تحديات جسيمة تهدد أسسه، ولعل أبرزها وأخطرها آفة السرقة العلمية، فهذه الظاهرة لا تقتصر على كونها مجرد مخالفة أخلاقية، بل هي تعد صريح على حقوق الملكية الفكرية، وعملية تشويه للحقائق العلمية، وتقويض لجهود الباحثين الجادين. إن تغشي السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي من شأنه أن يزعزع الثقة في مخرجات البحث العلمي، ويضعف السمعة الأكاديمية للمؤسسات والأفراد على حد سواء.

وفي خضم الثورة الرقمية والتطور الهائل الذي شهده العالم، برزت تكنولوجيا الإعلام والاتصال كأداة ذات وجهين؛ فنقدر ما سهلت الوصول إلى مصادر المعلومات بشكل غير مسبوق، مما قد يغري البعض بالنسخ واللصق، فقد قدمت في الوقت ذاته حلولاً مبتكرة وفعالة لمواجهة هذه التحديات. لقد أصبحت الأدوات التكنولوجية، من برمجيات كشف التشابه النصي وقواعد البيانات الرقمية والمنصات الإلكترونية، سلاحاً مهماً في يد المؤسسات الأكاديمية وهيئات تحرير المجالات لتعزيز النزاهة والتحقق من أصالة الأعمال البحثية قبل نشرها.

وينتقل بنا هذا الطرح العام إلى السياق المحلي، حيث يمثل النشر العلمي في المجالات المحكمة الواجبة الأساسية للإنتاج الفكري للباحثين. وفي الجزائر، تبرز "المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)" كبوابة رقمية مركزية تحتضن مئات المجالات العلمية المحكمة في مختلف التخصصات، وتعد الشريان الرئيسي لنشر وتداول الأبحاث العلمية الوطنية. وباعتبارها الحاضنة الأكبر للبحث العلمي الجزائري، فإن مسألة ضمان جودة وأصالة المحتوى المنشور عبرها تكتسب أهمية قصوى.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة



1- الإشكالية

مثلت السرقة العلمية إحدى أخطر الإشكاليات التي تُقوّض أسس النزاهة الأكاديمية، خاصة في ظل التوسع الكبير الذي يشهده النشر العلمي الرقمي في مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. فالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، سواء عن طريق الاقتباس غير المشروع أو إعادة صياغة أفكار الغير دون توثيقها، ينعكس بشكل مباشر على مصداقية الأبحاث المنشورة، ويضعف من ثقة المجتمع العلمي في جودة المنتج المعرفي.

في السياق الجزائري، شكّلت منصة **ASJP** (Algerian Scientific Journal Platform) نقلة نوعية في مجال تنظيم النشر العلمي، من خلال تجميع مئات المجالات المحكمة في فضاء رقمي موحد، وإرساء بعض قواعد الشفافية في عمليات التحكيم والتوثيق والنشر. غير أن هذا التحول الرقمي، على أهميته، لم يكن كافياً لوحده للحد من ظاهرة الانتحال، ما استدعى اللجوء إلى آليات أكثر تطوراً، ومن بينها أدوات الكشف عن التشابه مثل برنامج **Turnitin**، الذي يُعد أحد أبرز الأنظمة المعتمدة عالمياً في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، بدأت بعض الجامعات الجزائرية، ومنها جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، في تبني هذا البرنامج ضمن سياق إجراءات ضبط جودة البحوث الأكاديمية، سواء على مستوى أطروحات التخرج أو المقالات المقدمة للنشر في مجلات محكمة، خاصة تلك المُدرجة على منصة **ASJP**. وقد مثّل هذا التوجه خطوة هامة نحو إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في خدمة أخلاقيات البحث العلمي، من خلال منح الفاعلين الأكاديميين - لاسيما الأساتذة الباحثين - أدوات رقمية لتقييم أصالة المحتوى العلمي والتحقق من خلوه من مظاهر السطو غير المشروع.

لكن على الرغم من توفر هذه الأداة التقنية (Turnitin)، إلا أن التساؤلات لا تزال قائمة بشأن مدى فاعلية استعمالها، وانتشار ثقافة استخدامها، ومدى تكوين الأساتذة الباحثين في التعامل معها بشكل علمي. كما يبرز تساؤل موازٍ حول مدى إدماج هذه الأداة فعلياً في

منظومة النشر عبر منصة ASJP ، وهل تُستخدم كمعيار إلزامي من قِبل لجان التحكيم، أم تُوظف بطريقة انتقائية وفردية؟

بناءً على ما سبق، فإن الدراسة الحالية تنطلق من واقع ميداني ملموس في جامعة المسيلة، وتهدف إلى فهم وتحليل العلاقة بين استعمال أداة Turnitin من طرف الأساتذة الباحثين، وبين الحد من مظاهر السرقة العلمية في المقالات المحكمة المنشورة على منصة ASJP ، مع التركيز على الممارسات الفعلية، والتمثيلات المعرفية، والمعيقات المحتملة.

ومن هنا تطرح الدراسة الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي مدى ساهم استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة في الحد من السرقة العلمية ضمن المقالات المحكمة المنشورة على منصة ASJP؟

التساؤلات الفرعية :

1. هل يمتلك أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وعيًا كافيًا بمفهوم السرقة العلمية، وأهمية مكافحتها في البيئة الأكاديمية؟

2. هل يستخدم أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لبرنامج Turnitin في فحص أصالة المقالات العلمية ؟

3. كيف يُقيّم الأساتذة فاعلية برنامج Turnitin في الكشف عن حالات الانتحال العلمي والحد منها لدى أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية؟

4. ما طبيعة العلاقة بين استعمال Turnitin من طرف أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وسياسات التحكيم والنشر في المجالات المحكمة على منصة ASJP ؟

5. ما أبرز التحديات التي تعيق الاستخدام الفعال لبرنامج Turnitin في جامعة المسيلة، بحسب وجهة نظر الأساتذة أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ؟

2-أسباب اختيار الموضوع

يمثل اختيار موضوع البحث خطوة محورية في أي دراسة أكاديمية، إذ يعكس قناعة الباحث بأهمية الإشكالية، وارتباطها بواقع علمي ومهني قابل للفهم والتحليل. وقد جاء اختيار موضوع "استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحد من السرقة العلمية بالمجلات المحكمة على منصة - ASJP دراسة في استعمال برنامج Turnitin من طرف أساتذة جامعة المسيلة " مدفوعاً بمجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي يمكن تفصيلها كما يلي:

1. الاهتمام الشخصي بقضايا النزاهة الأكاديمية، خاصة في ظل ملاحظتي لتفشي مظاهر الانتحال العلمي في الوسط الجامعي خلال مساري الدراسي.
2. الرغبة في التعمق في أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتحديدًا برنامج Turnitin ، لفهم كيفية استخدامه بشكل علمي داخل البيئة الجامعية الجزائرية.
3. التفاعل المباشر مع أساتذة ومجلات علمية، وما نتج عنه من فضول بحثي لفهم آليات التحرير والتحكيم، ومدى اعتمادها على أدوات كشف السرقة.
4. السعي للمساهمة في نشر ثقافة البحث العلمي السليم، وتقديم إضافة معرفية تساعد الطلبة والأساتذة على إدراك أهمية النزاهة في العمل الأكاديمي.
5. تزايد انتشار السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي العربي والجزائري، ما يُمثل تهديدًا مباشرًا لمصداقية البحث العلمي ومخرجاته.
6. توسع استعمال منصة ASJP كمجال رئيسي للنشر العلمي في الجزائر، ما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة ممارسات الأساتذة في تقييم الأعمال المنشورة.
7. اعتماد بعض الجامعات الجزائرية، ومنها جامعة المسيلة، لأداة Turnitin ، ما يتيح دراسة تطبيقية قائمة على بيانات وتجارب ميدانية حقيقية.

8. قلة الدراسات الميدانية الجزائرية التي تربط بين التكنولوجيا والنزاهة الأكاديمية، مما يمنح للدراسة أصالة وجدوى علمية.

9. ملاءمة الموضوع مع التحولات الرقمية في التعليم العالي، والحاجة إلى تفعيل أدوات تكنولوجيا فعالة لضمان جودة النشر العلمي.

3- أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، إذ يقع في صميم التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية اليوم، والمتمثلة في كيفية ضمان النزاهة العلمية وجودة الأبحاث المنشورة، خصوصًا في ظل التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي.

ويزداد الموضوع أهمية بالنظر إلى تزايد الاعتماد على منصة ASJP كفضاء رقمي للنشر العلمي في الجزائر، إلى جانب تبني أدوات تقنية عالمية مثل برنامج Turnitin في عمليات التحكيم والتدقيق، ما يستدعي تقييمًا موضوعيًا لمدى فعالية هذه الوسائل في الحد من السرقة العلمية.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة من خلال الجانبين الآتيين:

أولاً: الأهمية العلمية

1. تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية حول النزاهة الأكاديمية، من خلال تقديم إطار نظري وتحليلي حول دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مكافحة الانتحال العلمي.

2. تقدم معالجة حديثة ومعقدة لموضوع تقني-أخلاقي (السرقة العلمية)، في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها البحث العلمي والنشر الأكاديمي.

3. تُعتبر من بين الدراسات القليلة في السياق الجزائري التي تتناول استخدام برنامج

Turnitin داخل الجامعة، في ارتباط مباشر بمنصة ASJP.

4. تفتح آفاقًا بحثية لدراسات لاحقة مقارنة، سواء بين جامعات مختلفة أو بين أدوات تقنية أخرى تُستخدم لكشف الانتحال العلمي.

ثانيًا: الأهمية العملية

1. توفر الدراسة تشخيصًا واقعيًا ودقيقًا للممارسات الفعلية لأساتذة جامعة المسيلة في استخدام برنامج Turnitin ، ما يساعد الإدارات الجامعية على اتخاذ قرارات مدروسة.
2. تقدم مقترحات عملية لتحسين آليات التكوين والتحسيس حول أخلاقيات البحث العلمي، وأهمية استخدام أدوات كشف التشابه.
3. تُسهم في تحسين جودة النشر في المجالات العلمية المحكمة على منصة ASJP ، من خلال تسليط الضوء على الإجراءات الوقائية التقنية الممكن اعتمادها.
4. تُساعد صناع القرار على وضع سياسات مؤسسية واضحة بخصوص إلزامية استخدام أدوات كشف السرقة العلمية في عمليات النشر والتحكيم.
5. تدعم جهود الجامعة في تعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية لدى الأساتذة والطلبة، بما يتماشى مع المعايير الدولية للجودة والاعتماد.

4- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالأخص أداة Turnitin، في الحد من ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي الجزائري، وذلك من خلال تتبع استعمال الأساتذة الباحثين بجامعة المسيلة لهذا البرنامج في سياق إعداد وتحكيم المقالات العلمية المقدمة للنشر على منصة ASJP. وانطلاقًا من هذا الغرض العام، تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، والتي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- التعرف على مدى مساهمة استخدام برنامج Turnitin من قبل أساتذة جامعة المسيلة في الحد من السرقة العلمية، وتحسين جودة الأبحاث العلمية المنشورة على منصة ASJP.
- رصد مستوى وعي الأساتذة الباحثين بمفهوم السرقة العلمية وأشكالها، وأثر ذلك على ممارساتهم البحثية والنشرية.
- تحليل مدى انتشار استخدام برنامج Turnitin داخل جامعة المسيلة، وأشكال توظيفه في مراحل إعداد وتحكيم المقالات العلمية.
- تقييم فعالية برنامج Turnitin من وجهة نظر الأساتذة في كشف التشابه النصي، ومدى اعتماده كأداة موثوقة لاتخاذ قرارات علمية.
- فهم العلاقة بين استعمال البرنامج وسياسات التحكيم والنشر في المجالات المحكمة على منصة ASJP.
- تحديد أبرز الصعوبات والعوائق التي تعيق الاستخدام الفعال لبرنامج Turnitin ، سواء كانت تقنية، تنظيمية أو تتعلق بنقص التكوين.
- اقتراح توصيات عملية لتفعيل استعمال Turnitin داخل الجامعة، بما يخدم ترسيخ ثقافة النزاهة العلمية وتعزيز جودة النشر الأكاديمي.

5-ضبط مفاهيم ومصطلحات الدراسة

تتطلب الدراسة العلمية الدقة في استعمال المفاهيم وتحديدها ضمن أطر لغوية واصطلاحية وإجرائية. وفي هذه الدراسة، تم التركيز على أربعة مفاهيم أساسية تمثل مرتكزات الموضوع، وهي: السرقة العلمية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، منصة ASJP ، وبرنامج Turnitin. فيما يلي ضبطها:

أولاً: تعريف الاستخدام

التعريف الاصطلاحي : يوظف مصطلح الاستخدام لتجسيد العلاقة بين المستخدم والآلة او التقنية وما يطبع هذه العلاقة من تفاعل ومشاركة ما قد يؤدي في المستقبل من ادماج ما بين الآلة والإنسان "ويعرف بأنه ما يستخدمه الفرد فعليا من معلومات اي انه الاستخدام العقلي للمعلومات التي يحتاجها بالفعل ، اضافة الى ان الاستخدام ربما يرضي احتياجات المستفيد او لا يرضيها ". (بورحلة ، 2008 ، ص . 25)

التعريف الإجرائي: استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة في الحد من السرقة العلمية ضمن المقالات المحكمة المنشورة على منصة ASJP

ثانياً: السرقة العلمية

- **التعريف اللغوي**: تعني السرقة في اللغة أخذ الشيء خفية وبغير وجه حق (ابن منظور، 1999، ص. 1792).
- **التعريف الاصطلاحي**: السرقة العلمية هي الاستيلاء غير المشروع على أفكار أو عبارات أو نتائج الغير، مع نسبتها إلى النفس دون توثيقها، بما يُخالف أخلاقيات البحث العلمي (بكار، 2011، ص. 53).
- **التعريف الإجرائي**: يقصد بها في هذه الدراسة أي عملية نقل جزئي أو كلي للمحتوى الأكاديمي دون إسناد أو توثيق، يتم كشفها من خلال استخدام برنامج Turnitin في سياق النشر على منصة ASJP من طرف أساتذة جامعة المسيلة.

ثالثا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال

- **التعريف اللغوي:** التكنولوجيا " في أصلها اليوناني تعني "فن التطبيق"، والإعلام هو الإخبار، أما الاتصال فهو تبادل الرسائل والمعلومات (المعجم الوسيط، 2004، ص. 486)
- **التعريف الاصطلاحي:** تُعرّف بأنها الوسائل الرقمية التي تُمكن من إنتاج وتخزين ومعالجة ونقل المعلومات، وتُستخدم في التعليم والبحث العلمي لتعزيز الأداء الأكاديمي (غريب، 2016، ص. 91).
- **التعريف الإجرائي:** يقصد بها في هذه الدراسة كل الوسائل الرقمية التي يوظفها الأساتذة في جامعة المسيلة، وعلى رأسها برنامج Turnitin ، بهدف تحسين جودة البحوث وتقليص مظاهر السرقة العلمية.

رابعا: منصة ASJP

- **التعريف اللغوي:** المنصة في اللغة تعني الوسيط أو الساحة التي يُعرض فيها شيء ما.
- **التعريف الاصطلاحي:** ASJP هي منصة إلكترونية أطلقتها وزارة التعليم العالي الجزائرية لتجميع المجالات العلمية المحكمة في فضاء رقمي موحد يُسهل عمليات النشر والتحكيم (بوسماحة، 2021، ص. 47).
- **التعريف الإجرائي:** تُقصد بها في هذه الدراسة الفضاء الرسمي الذي تُودع فيه المقالات العلمية للنشر، ويُعتمد فيه على أدوات تقنية مثل Turnitin لضمان أصالة الأبحاث المقدّمة.

6-مجتمع وعينة البحث

أولاً: مجتمع البحث

يُقصد بمجتمع البحث "ذلك الكلّ الذي يُراد التوصل إلى نتائج علمية حوله، سواء كان أشخاصًا، أو وثائق، أو ظواهر، ويُشكّل الإطار العام الذي تُستمد منه العينة" (عبيدات وآخرون، 2010، ص. 121). وانطلاقًا من طبيعة الموضوع، يتمثل مجتمع هذه الدراسة في أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، والذين يمارسون أنشطة علمية بحثية تتضمن إعداد، تحكيم أو نشر مقالات علمية ضمن المجالات المحكمة المنشورة على منصة ASJP.

وقد تم اختيار هذا المجتمع لكونه يمثل الفاعل الأساسي في العملية البحثية، ولأن أساتذة الجامعة هم المستهدفون المباشرون باستخدام برنامج Turnitin للكشف عن التشابه والانتحال العلمي، ما يجعلهم في موقع مناسب لتقييم فعالية هذا البرنامج في الحد من ظاهرة السرقة العلمية.

ثانياً: عينة البحث

العينة هي "الجزء الممثل لمجتمع البحث، والذي يُختار لدراسته بهدف التوصل إلى نتائج قابلة للتعميم على المجتمع كله، ضمن شروط علمية دقيقة" (سعيد إسماعيل علي، 2005، ص. 156). وبناء على طبيعة الموضوع، تم اختيار عينة قصدية من أساتذة جامعة المسيلة، أي أن اختيارهم لم يكن عشوائيًا بل خاضعًا لمعايير محددة، وهي:

- ممارسة فعلية للنشر أو التحكيم في مجلات علمية محكمة.
- التعامل المسبق مع أدوات كشف التشابه النصي، وخصوصًا برنامج Turnitin.
- تنوع الرتب العلمية من أستاذ مساعد إلى أستاذ التعليم العالي.

• الانتماء إلى مختلف الكليات والتخصصات (علمية، إنسانية، تقنية...)، بهدف ضمان تمثيل تنوعي.

وقد تم اعتماد هذا النوع من العينة لأنه "يُستخدم عندما يكون من الضروري أن يمتلك أفراد العينة خصائص معينة تساعد في الإجابة الدقيقة عن أسئلة الدراسة" (أبو الهيجاء، 2012، ص. 143).

وقد بلغ عدد أفراد العينة 30 أستاذ، وقد وُزعت عليهم أداة جمع البيانات (الاستبيان)، وتم تحليل إجاباتهم باستخدام أدوات التحليل الكمي، بما يسمح باستخلاص نتائج مرتبطة بفعالية Turnitin في الحد من السرقة العلمية في سياق المجالات المحكمة على منصة ASJP.

7- المنهج وأدوات جمع البيانات

أولاً: المنهج المستخدم

ارتكزت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لطبيعة الموضوع، والذي يسعى إلى دراسة واقع استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة جامعة المسيلة، وتحليل تأثيره على الحد من السرقات العلمية في سياق النشر الأكاديمي على منصة

ويُعد المنهج الوصفي من أكثر المناهج استخداماً في البحوث التربوية والاجتماعية، خاصة تلك التي تتناول الظواهر كما تحدث في الواقع دون تدخل من الباحث، مع محاولة فهمها وتحليلها واستخلاص أنماطها وعلاقاتها. ويُعرّف بأنه: "أسلوب علمي يصف الظواهر ويحللها على أساس جمع البيانات الواقعية، ثم تفسيرها لتحديد مدى العلاقة بين مكوناتها، واستخلاص النتائج الممكنة بشأنها" (عبيدات وآخرون، 2010، ص. 175)

وقد تم اختياره بناءً على الاعتبارات التالية:

• أنه يسمح بجمع معلومات من الميدان حول السلوك الفعلي لأساتذة الجامعة في استخدام برنامج Turnitin.

- أنه مناسب لتحليل العلاقة بين استخدام الأداة الرقمية وظاهرة السرقة العلمية.
- أنه يساعد على تقديم توصيات واقعية قابلة للتطبيق في الوسط الأكاديمي.

كما يؤكد أبو سليمان (2003، ص. 92) أن المنهج الوصفي التحليلي يُستخدم عندما يكون هدف البحث هو "رصد الظواهر والوقائع، وفهم خصائصها، من خلال جمع بيانات دقيقة من مصادرها الأصلية وتحليلها بطريقة منهجية".

ثانيا: نظرية الاستخدامات و الإشباعات:

1-تعريف نظرية الاستخدامات و الإشباعات:

التعريف اللغوي:

الاستخدام : من استخدم استخداما ، واستخدمه اي اتخذه خادما . والرجل استوهبه خادما .
الإشباع : هي مأخوذة من الشبع و الشبع ، وتدل على امتلاء في اكل غيره ، و امرأة شبعى الذراع من النساء هي ضخمته ، وثوب شبيع الغزل اي كثير ، و شبيع العقل اي وافر ، والتشبع من يرى انه شبعان . ويعني ايضا : التوفية وبلوغ حد الكمال . (معلوف ، 1986 ، ص.171-372)

يعرف مدخل الاستخدامات و الإشباعات : بأنه مدخل يوضح و يفسر - إلى حد كبير - الدور الحقيقي للجمهور في العملية الاتصالية ، وذلك من خلال النظرة إليه على أنه جمهور نشط ، ويتمثل نشاطه قبل وبعد وأثناء التعرض ؛ حيث يختار الجمهور - قبل التعرض - المحتوى الذى يفى بحاجاته ، ويحقق له إشباعات معينة ، وأثناء التعرض فإن الجمهور يهتم برسائل معينة ويدركها ، ويميز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية ، وبعد التعرض فإن الجمهور ينتقي استرجاع المعلومات التي تعرض له، وبمعنى آخر فإن الجمهور له غاية محددة من تعرضه لوسائل الإعلام ، ويسعى إلى تحقيق هذه الغاية من خلال التعرض الاختياري الذى تمليه عليه حاجاته ورغباته (سعود البشر ، محمود ، 1977 ، ص. 47)

2- الأسس التي تقوم عليها النظرية:

يتمثل الفرض الرئيسي لمدخل الاستخدامات و الإشباعات في أن الجمهور نشط ، وأن استخدامه لوسائل الاتصال استخدام موجه لإشباع احتياجاته ، وأنه يختار الوسيلة التي تشبع هذه الاحتياجات ، ويختار - من بين أنواع المضامين المقدمة في الوسيلة الإعلامية - المضمون الذي يناسبه ، ويتوقف هذا الاختيار على بعض المتغيرات الديموغرافية (Katz, Blumler and Gurevitch.1974.pp21-22)

3-أهداف نظرية الاستخدامات و الإشباعات:

1. معرفة كيفية استخدام الجمهور لوسائل الإعلام بافتراض أنه جمهور نشط ، واع ، يختار الوسيلة التي تشبع احتياجاته.
2. معرفة وفهم الدوافع المراد إشباعها بالتعرض للوسائل الإعلامية ، وعبر وسائل الاتصال الأخرى.
3. الحصول على نتائج تساعد على فهم عملية الاتصال . (مكاوي و اخرون، 1998 ص 242)

4-عناصر نظرية الاستخدامات و الإشباعات:

الجمهور النشط : Active Audience :ويقصد به أن أفراد الجمهور لديهم نشاط وإيجابية في استقبال الرسالة وليسوا مجرد مستقبلين سلبيين لوسائل الإعلام ، وأصبحوا يتعرضون لهذه الوسائل بما يشبع احتياجاتهم ورغباتهم من وسائل الإعلام(Denis,1988, p.222)
الأصول الاجتماعية والنفسية لاستخدامات وسائل الإعلام.

حاجات ودوافع تعرض الجمهور لوسائل الإعلام : وتنقسم إلى قسمين :

أولاً : دوافع نفعية : (Instrumental Motive) وهي تستهدف التعرف إلى الذات ، واكتساب المعارف والمعلومات والخبرات ، وجميع أشكال التعلم بوجه عام ، وتعكسها نشرات الأخبار والبرامج التعليمية والثقافية.

ثانياً : دوافع طقوسية : (Ritualized Motive) وهي تستهدف إضاعة الوقت ، والاسترخاء والصدقة ، والألفة مع الوسيلة ، والهروب من المشكلات ، وتنعكس هذه الفئة في البرامج الترفيهية مثل المسلسلات ، والأفلام ، والمنوعات ، وبرامج الترفيه المختلفة (مكاوي و اخرون ، 1998 . ص 247)

1-التوقعات من وسائل الإعلام.

2-التعرض لوسائل الإعلام.

3-إشباعات وسائل الإعلام ، وتنقسم إلى:

أولاً : إشباعات المحتوى ، وتحتوي على نوعين من الإشباعات :

أ: إشباعات توجيهية (Orientational Gratifications) :وتتمثل في الحصول على معلومات ، وتأكيد الذات ومراقبة البيئة ، وهي إشباعات ترتبط بكثرة التعرض والاهتمام بالوسائل والاعتماد عليها.

ب: إشباعات اجتماعية (Social Gratifications) : ويقصد بها ربط المعلومات التي يحصل عليها الفرد بشبكة علاقاته الاجتماعية ؛ حيث يستخدم أفراد الجمهور وسائل الإعلام لتحقيق نوع من الاتصال بينهم وبين أصدقائهم وأسرهم ، من خلال تحقيق إشباعات مثل إيجاد

موضوعات للحديث مع الآخرين ، والقدرة على إدارة النقاش والتمكن المعرفي ، والقدرة على فهم الواقع والتعامل مع المشكلات.

ثانيا : إشباعات عملية الاتصال (Process Gratifications) وتتقسم هي الأخرى إلى نوعين:

أ: إشباعات شبه توجيهية (Para Orientational) وتتحقق من خلال تخفيف الإحساس بالتوتر والدفاع عن الذات ، وتنعكس في مواضيع التسلية والترفيه والإثارة.

ب: إشباعات شبه اجتماعية (Para Social) وتتحقق من خلال التوحد مع شخصيات وسائل الإعلام ، وتزداد هذه الإشباعات مع ضعف علاقات الفرد الاجتماعية ، وزيادة إحساسه بالعزلة ، مثل تحرير الخيال ، واستثارة العواطف ، والتخلص من الشعور بالملل والضيق ، والتخلص من الشعور بالوحدة والعزلة ، والتوحد أو الاندماج مع الشخصيات.

ارتباط نظرية الاستخدامات والإشباعات بالدراسة الحالية:

1. الأساتذة كجمهور نشط: ينظر إليهم كأفراد يختارون بوعي استخدام برنامج Turnitin

(أو عدم استخدامه) وكيفية ذلك، وليسوا مجرد متقين سلبيين.

2. فهم دوافع وحاجات الأساتذة: تسعى النظرية لتحديد الأسباب (الحاجات) التي تدفع

الأساتذة لاستخدام Turnitin مثل ضمان النزاهة، تلبية متطلبات النشر، تحسين جودة البحث.

3. تحليل الإشباعات المتوقعة/المحققة: ماذا يتوقع الأساتذة أو يحصلون عليه فعليًا من

استخدام الأداة (مثل الشعور بالثقة في أصالة العمل، المساهمة في تقليل الانتحال).

4. تفسير اختيار الوسيلة (Turnitin) كيف يقيم الأساتذة برنامج Turnitin كأداة

مناسبة لتحقيق أهدافهم المتعلقة بالبحث العلمي والنزاهة الأكاديمية.

5. تأثير العوامل السياقية والشخصية: كيف تؤثر البيئة الأكاديمية (السياسات، ثقافة المؤسسة) والتوجهات الفردية للأساتذة على قرار وكيفية استخدامهم للأداة.

ثانيًا: أدوات جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على أداة رئيسية لجمع البيانات، وهي الاستبيان المغلق، لعدة اعتبارات منهجية أهمها:

- قدرته على الوصول إلى عدد كبير من الأفراد في وقت قصير.
- سهولة التبويب والتحليل الكمي للإجابات.
- فعاليته في قياس الاتجاهات والمواقف والتصورات المتعلقة باستخدام برنامج Turnitin ويُعرف الاستبيان بأنه "أداة منهجية مكتوبة تتضمن مجموعة من الأسئلة تُقدّم للمبحوثين، ويُطلب منهم الإجابة عنها بطريقة محددة، بهدف جمع بيانات كمية أو كيفية حول ظاهرة معينة" (أبو الهيجاء، 2012، ص. 161)

وقد تم تصميم الاستبيان مع فقرات تمثل محاور الدراسة، تضمن الاستبيان المحاور التالية:

1. مدى وعي الأساتذة بمفهوم السرقة العلمية وأشكالها.
2. درجة استخدام برنامج Turnitin في الأعمال العلمية داخل الجامعة.
3. مدى فعالية البرنامج في كشف الانتحال وتقليص الظاهرة.
4. مدى التكامل بين استخدام Turnitin ومتطلبات النشر عبر منصة ASJP.
5. التحديات والصعوبات التي تواجه الأساتذة في استخدام الأداة.

وقد أعتمد في تصميم الاستبيان ما يلي:

• وضوح اللغة والعبارات لتفادي سوء الفهم.

• التدرج المنطقي من الأسئلة العامة إلى الأكثر تخصصًا.

وتم جمع البيانات بطريقة مباشرة عبر توزيع الاستبيان ورقياً وإلكترونياً، حسب المتاح، لضمان استجابة أكبر من أفراد العينة المستهدفة.

8- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية (تحليل أكاديمي موسع)

✚ الدراسة الأولى: بن عبو، لمياء (2020)

دور البرامج التقنية في الحد من الانتحال الأكاديمي: برنامج Turnitin أنموذجاً. مجلة الباحث، جامعة سطيف 2.

تعتبر هذه الدراسة من المحاولات الرائدة التي تناولت قضية الانتحال العلمي من زاوية تقنية تطبيقية، في وقت لا تزال فيه معظم الأدبيات العربية تركز على البعد القيمي أو الأخلاقي للسرقة العلمية. انطلقت الباحثة من فرضية مفادها أن توظيف البرامج التقنية، وبالأخص برنامج Turnitin، قادر على لعب دور حاسم في كشف التشابهات النصية داخل الأوساط الجامعية، وبالأخص في مذكرات التخرج وأطروحات الدكتوراه.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان الموجهة إلى فئة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، لقياس مستوى معرفة المستخدمين بالبرنامج، مدى تفعيله، المشاكل التقنية والتنظيمية، وأثره في خفض نسب الانتحال.

أظهرت الدراسة أن Turnitin يُستخدم بشكل محدود، وأنه رغم فعاليته التقنية، إلا أن العديد من المستخدمين لا يُحسنون تفسير نتائج التقارير الصادرة عنه. من أبرز نتائج الدراسة أيضاً أن البرنامج غير مدمج بشكل رسمي في سياسات الجامعات، ما يحد من تأثيره. تناولت الدراسة

أيضًا بعض الجوانب المتعلقة بصعوبة الحصول على التراخيص، والحواجز اللغوية التي تعيق الاستخدام الأمثل.

عالجت الباحثة الموضوع من منظور تقني وتكويني، لكنها لم تدمج تحليلات عميقة لتقارير Turnitin أو حالات دراسية تطبيقية.

الدراسة الثانية: بوسماحة، زهور (2021)

منصة ASJP ودورها في تحسين جودة النشر العلمي في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1.

تتناول هذه الدراسة واحدة من أهم مبادرات التحول الرقمي في التعليم العالي الجزائري، وهي منصة ASJP، التي تُعد الواجهة الرسمية الوحيدة للنشر العلمي في المجالات المحكمة المعترف بها. ركزت الباحثة على تحليل مدى مساهمة هذه المنصة في تحسين جودة المحتوى العلمي المنشور، وضبط المعايير التحريرية، وتوحيد شروط القبول والنشر.

تبنت الدراسة منهجًا تحليليًا وثائقيًا، حيث قامت بتحليل تعليمات النشر، السياسات التحريرية، ومقارنتها بين مجلات تنتمي إلى تخصصات مختلفة، كما استعانت ببيانات كمية حول نسب الرفض والنشر، وعدد المقالات المفحوصة.

توصّلت الدراسة إلى أن ASJP نجحت في خلق إطار رقمي موحد للنشر، وساهمت في تقليص العشوائية التي كانت سائدة في تحرير المقالات، لكنها في الوقت نفسه، لا توفر آليات مؤسسية واضحة لكشف السرقة العلمية، وتعتمد على اجتهادات هيئات التحرير الفردية، ما يُنتج تباينًا في المعايير بين المجالات.

الدراسة لم تستند إلى أدوات ميدانية كالمقابلات أو الاستبيانات، بل اعتمدت على التحليل الوثائقي، وهو ما يجعلها قوية تنظيميًا، لكنها محدودة من حيث الفهم العميق لتجربة المستخدمين (أساتذة، محكمين).

الدراسة الثالثة: لونيبي، رابح (2017)

السرقعة العلمية في الجامعات الجزائرية: تشخيص الظاهرة وآليات الحد منها. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2.

قدم لونيبي في دراسته معالجة تشخيصية عميقة لظاهرة السرقات العلمية، ليس من زاوية تقنية، بل من منطلق أخلاقي-ثقافي-بنيوي. اعتمد على منظور نقدي لواقع الممارسة الأكاديمية في الجزائر، وبيّن أن ظاهرة الانتحال باتت منتشرة في أغلب المستويات، وأصبحت جزءًا من السلوك الأكاديمي غير المنضبط، الذي يعكس هشاشة في المنظومة التكوينية وضعف الرقابة.

لم تستخدم الدراسة أدوات جمع بيانات كمية، بل استندت إلى تحليل حالات واقعية، تقارير داخلية، ووثائق إدارية صادرة عن جامعات ومجالس علمية. كما استعان الباحث بقراءات نقدية لتجارب دولية، ووضع مقارنة غير مباشرة مع الممارسات الجزائرية.

أشار إلى أن الانتحال العلمي لا يواجه بردع إداري واضح، وأن العقوبات غالبًا شكلية أو غير مُفعّلة، إضافة إلى عدم امتلاك المؤسسات التعليمية لنظام وطني موحد لضبط الأمانة العلمية. هذه الدراسة تطرح منظومة متكاملة من الأسباب المترابطة التي تجعل من الانتحال ظاهرة ممنهجة أكثر من كونها تجاوزات فردية معزولة.

الدراسة الرابعة: سلاطنية، بلقاسم (2018)

السرقات العلمية في الوسط الجامعي: دراسة تحليلية في ضوء أخلاقيات البحث العلمي. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة.

ركزت هذه الدراسة على معالجة الظاهرة من زاوية أخلاقيات البحث العلمي، معتبرة أن غياب وعي الباحث بالضوابط الأخلاقية للممارسة الأكاديمية يُعدّ مدخلًا رئيسيًا لتعشي السرقات

العلمية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التأملي، مستندة إلى قراءة نقدية للنصوص القانونية الوطنية، ومدونات السلوك الجامعي، والممارسات البحثية داخل الأقسام العلمية.

طرحت الدراسة مفهوم الأمانة العلمية بوصفه معيارًا شخصيًا ومؤسسيًا، ورصدت كيف أن الطلبة - وأحيانًا الأساتذة - يتعاملون مع إنتاج المعرفة بوصفه "مادة قابلة للنسخ" بدلًا من كونه مسؤولية فكرية وأخلاقية.

ناقشت الدراسة كذلك مسؤولية المؤسسة الجامعية، من حيث غياب لجان فعالة لأخلاقيات البحث، وعدم تدريس مقررات واضحة حول قواعد البحث السليم، ما يترك المجال واسعًا أمام التجاوزات.

لم تستخدم أدوات قياس ميدانية، لكن تركيزها على الجانب السلوكي يجعلها إضافة مهمة في ربط الانتحال ب الضمير المهني والتكوين القيمي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية (تحليل أكاديمي موسع)

✚ Sutherland-Smith, Wendy (2008).

Plagiarism, the Internet, and Student Learning: Improving

.Academic Integrity. Routledge, London

في هذه الدراسة، تنطلق الباحثة من معضلة تربوية معاصرة، وهي العلاقة بين الانتحال الأكاديمي وانتشار أدوات الإنترنت في البيئة الجامعية. تركز الباحثة على كيف أصبحت السرقات العلمية جزءًا من "الممارسات الرقمية اليومية" عند الطلبة، خاصة في ظل سهولة الوصول إلى المحتوى وسرعة نسخه.

اعتمدت الدراسة على منهج نوعي تفسيري، باستخدام أدوات مثل المقابلات المعمقة، والملاحظة الصفية، وتحليل عينات من الأعمال المقدّمة من الطلبة. كانت العينة الأساسية طلابًا جامعيين من عدة تخصصات في جامعات أسترالية.

من خلال تحليل البيانات، توصلت الباحثة إلى أن نسبة كبيرة من الطلبة لا يمتلكون فهمًا عميقًا لمفهوم الانتحال أو الحدود الفاصلة بين الاقتباس المسموح والانتحال الصريح. كما بيّنت أن بعض الطلبة يمارسون الانتحال نتيجة ضغوط الوقت أو ضعف مهارات الكتابة الأكاديمية. أحد أبرز إسهامات هذه الدراسة هو نقدها للمقاربة العقابية في التعامل مع الانتحال، ودعوتها إلى اعتماد نهج تربوي تدريبي يعزز ثقافة النزاهة الأكاديمية من خلال دمج مفاهيمها في المناهج الدراسية، وتدريب الأساتذة على تقنيات التوجيه الأكاديمي الفعال.

✚ Pecorari, Diane (2013).

Academic Writing and Plagiarism: A Linguistic Analysis.

Bloomsbury Publishing, London.

تتخذ هذه الدراسة من التحليل اللغوي أداة لفهم الانتحال الأكاديمي، وخاصة الحالات التي لا تكون ناتجة عن نية الغش الصريح، بل عن ضعف في مهارات إعادة الصياغة والاقتباس. تستند الباحثة إلى خلفية لسانية وبلاغية، وتنطلق من فرضية أن كثيرًا من حالات "الانتحال" التي تُرصد آليًا عبر البرامج التقنية، هي في حقيقتها أشكال من "الكتابة المساعدة بالاقتباس" أو "الكتابة الترقيعية" (patchwriting).

استُخدم في الدراسة منهج وصفي تحليلي لغوي، وتم تحليل مجموعة من المقالات وواجبات الطلبة الجامعيين (خصوصًا من الطلاب الدوليين غير الناطقين بالإنجليزية) في جامعات أوروبية.

أظهرت النتائج أن هناك أنماطًا لغوية متكررة من الاقتباس غير الواعي، خاصة في السياقات التي لا يكون فيها الطالب مدربًا جيدًا على الكتابة النقدية أو إعادة إنتاج المعنى بلغته الخاصة. كما كشفت أن الاعتماد المطلق على أدوات مثل Turnitin لإثبات "الانتحال" يُعدّ مقارنة سطحية، لأن هذه الأدوات لا تستطيع تفسير السياق أو النية، بل تعتمد على التشابه النصي الصرف.

الدراسة تُبرز أهمية تدريب الأساتذة على تفسير تقارير Turnitin وفق معايير لغوية وتداولية، بدل الاقتصار على النسبة الرقمية للتشابه، ما يجعلها دراسة متقدمة في بناء وعي نوعي لاختبار مفهوم الانتحال.

Heckler, N. C., Rice, M. D., & Bryan, C. H. (2013).

Turnitin Usage in Higher Education: Patterns and Impacts. Journal of College Teaching & Learning,

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل كمي مقارن لاستخدام برنامج Turnitin في عدد من الجامعات الأمريكية. انطلقت من تساؤل رئيسي حول ما إذا كانت الأداة تؤدي فعلاً إلى خفض نسب الانتحال، أم أنها مجرد إجراء شكلي لا يغيّر شيئاً من السلوك الأكاديمي للطلبة.

اعتمد الباحثون على المنهج الكمي التحليلي، من خلال استخدام استبيانات موجهة إلى أساتذة، محكمين، وإداريين في عدة مؤسسات تعليم عالٍ، بالإضافة إلى تحليل تقارير تشابه إلكترونية من قاعدة بيانات Turnitin.

كشفت النتائج أن فعالية البرنامج تختلف اختلافاً كبيراً بين المؤسسات، حسب ما إذا كان استخدامه إجبارياً أو اختياريًا، ومدى توافر تدريب للأساتذة على تحليل النتائج، إضافة إلى مدى تفعيل سياسات النزاهة الأكاديمية في اللوائح الداخلية للمؤسسة.

واحدة من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن المؤسسات التي تدمج Turnitin ضمن سياسات شاملة للنزاهة، وتقوم بتوعية الطلبة بشكل منهجي، تحقق فعالية أكبر، مقارنة بتلك التي تستخدم البرنامج كأداة إدارية دون توجيه أو تأطير.

✚ Bretag, Tracey & Mahmud, Saadia (2009).

Self-Plagiarism or Appropriate Textual Re-Use? Journal of Academic Ethics,

تطرح هذه الدراسة قضية أكاديمية دقيقة ومعقدة وهي السرقة الذاتية (self-plagiarism) ، والتي تقع ضمن منطقة رمادية لا تغطيها أغلب سياسات الجامعات أو أدوات الكشف التقني. تنطلق الباحثتان من تساؤل محوري: متى يُعد إعادة استخدام الباحث لأعماله السابقة انتهاكاً، ومتى يكون ممارسة مشروعاً؟

استخدمت الدراسة منهجاً تحليلياً نقدياً متعدد الحالات، حيث قامت بتحليل أمثلة من تقارير Turnitin لبحوث ومنشورات أكاديمية أظهرت نسب تشابه مرتفعة بين أعمال سابقة لنفس الباحثين. كما تم تحليل السياسات الأكاديمية في عدد من الجامعات الغربية بخصوص هذا النوع من الممارسات.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تبايناً مؤسسياً كبيراً في التعامل مع السرقة الذاتية، إذ تعتبرها بعض المؤسسات انتهاكاً أخلاقياً صريحاً، بينما تعتبرها أخرى إعادة توظيف مشروع للمحتوى العلمي السابق، شريطة الإشارة الواضحة إلى المصدر.

أشارت الدراسة أيضاً إلى أن Turnitin لا يستطيع التمييز بين السرقة الذاتية والانتحال الخارجي، مما يجعل مهمة تفسير التقارير مسؤولية بشرية دقيقة. وأوصت بضرورة تحديث السياسات الأخلاقية، وإنشاء معايير واضحة تساعد المحكمين والمؤسسات على الفصل بين الممارسات المقبولة وغير المقبولة.

9-التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية أن ظاهرة السرقة العلمية لا تزال تشكل أحد أهم التحديات التي تهدد نزاهة البحث العلمي داخل البيئة الجامعية، سواء في السياق العربي أو الدولي، وقد تعددت المقاربات البحثية التي حاولت تناول هذه الظاهرة، من خلال زوايا

تحليلية مختلفة، تتراوح بين المقاربة الأخلاقية والثقافية، والتحليل المؤسسي، وصولاً إلى التناول التكنولوجي الذي يشمل أدوات كشف التشابه النصي كبرنامج Turnitin.

في السياق العربي، خاصة داخل البيئة الجامعية الجزائرية، ركزت الدراسات السابقة على تشخيص الظاهرة أو توصيف الأدوات (كما في دراسة بن عبو، 2020)، لكنها لم تتعمق في التحليل الميداني للسلوكيات الفعلية للأساتذة عند استخدامهم للبرمجيات التقنية، كما أنها لم تربط بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال كمنظومة مؤسسية وبين أدوات النشر الإلكتروني الوطنية، وعلى رأسها منصة ASJP. فمثلاً، دراسة بوسماحة (2021) تناولت منصة ASJP من زاوية تنظيمية، دون الربط بينها وبين أدوات كشف الانتحال، بينما لونيبي (2017) وسلطنية (2018) ركّزا على الجانب الأخلاقي والمؤسسي دون معالجة الآليات التقنية أو الممارسات اليومية الفعلية للأساتذة.

أما في الدراسات الأجنبية، فقد ظهرت درجة أعلى من التخصص والتعمق، خصوصاً في فهم العلاقة بين استخدام الأدوات التقنية والسلوك الأكاديمي، كما هو الحال في دراسة Pecorari (2013) التي حلت لغويًا حالات الانتحال غير المقصود، وأكدت على ضرورة تفسير تقارير Turnitin في سياقها. ومع ذلك، فإن معظم هذه الدراسات ركزت على بيانات بحثية مختلفة (الجامعات الغربية)، وغالبًا ما تعلقت بممارسات الطلبة، مع قلة الأعمال التي تدرس تفاعل الأساتذة مع هذه الأدوات في سياق التحكيم أو النشر الأكاديمي.

وبناءً على هذا التحليل، يمكن ملاحظة عدة ثغرات بحثية تبرّر موضوع دراستك:

1. غياب الدراسات التي تربط بين Turnitin ومنصة ASJP بشكل مباشر في البيئة الجزائرية. أي لا توجد دراسة دمجت الأداة التقنية في سياق منصة النشر الوطنية.
2. قلة الأبحاث الميدانية التطبيقية التي تدرس سلوك الأساتذة بشكل نوعي أو كمي في استخدام أدوات كشف التشابه.

3. غياب منظور تكنولوجيا الإعلام والاتصال كإطار شامل، حيث تُختزل المعالجة غالبًا في الأداة التقنية دون ربطها بمنظومة رقمية متكاملة (المنصة، البرامج، السياسات).

4. عدم دراسة تجربة جامعة المسيلة، وهي من الجامعات النشطة بحثيًا، وتمثل نموذجًا مهمًا لفهم واقع النشر والتحكيم في السياق الجزائري.

من هنا، فإن هذه الدراسة لا تأتي فقط لسد فراغ بحثي واضح، بل لتقديم رؤية تطبيقية تحليلية تجمع بين البعد التكنولوجي، المؤسسي، والسلوكي، من خلال دراسة حالات واقعية لأساتذة باحثين على منصة وطنية للنشر، باستخدام أداة تقنية عالمية.

10- حدود الاستفادة من هذه الدراسات:

بعد إطلاعنا على هذه الدراسات في محددات واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسة الرياضية مساهمة استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة في الحد من السرقة العلمية ضمن المقالات المحكمة المنشورة على منصة ASJP توضحت لدينا معالم الاشكالية والموضوع بأكمله حيث ساعدتنا هذه الدراسات فيما يلي:

- بناء إشكالية الدراسة الحالية.
- بناء تساؤلات وفرضيات يمكن تفسيرها إنطلاقاً من هذه الدراسات.
- الإلمام بالخلفية النظرية وأهم العناصر التي ينبغي تناولها .
- ضبط المنهج المناسب ونوع العينة وطريقة إختيارها.
- تصميم استبيان حول واقع استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

الفصل الثاني: مفهوم السرقة العلمية ودور التكنولوجيا في تثقيفها



تمهيد:

في ظل النمو المتسارع في الإنتاج العلمي، والانفتاح الكبير الذي أتاحتها التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى المعرفة، برزت السرقة العلمية كظاهرة تهدد صدقية البحث الأكاديمي ومكانة الباحثين. إن النزاهة الأكاديمية ليست مجرد التزام أخلاقي، بل حجر أساس لقيام المعرفة على أسس سليمة. غير أن بعض الباحثين، سواء بدافع الجهل أو الضغط الأكاديمي أو السعي لتحقيق مكاسب سريعة، قد يلجؤون إلى اقتباس أفكار أو نتائج غيرهم دون الالتزام بالمعايير العلمية لتوثيقها.

وبات من الضروري التطرق إلى هذه الظاهرة بصورة شاملة: من حيث تعريفها، وأشكالها المتعددة، وأسباب تفشيها، والانعكاسات الخطيرة التي تترتب عليها. كما سيُخصص في هذا الفصل مبحثٌ للحديث عن الدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا والبرامج الذكية في كشف السرقات العلمية، والآليات التي يمكن للمؤسسات تبنيتها لمكافحة هذه الآفة التي تهدد جودة البحوث ومصداقية المؤسسات الأكاديمية.

المبحث الأول: ماهية السرقة العلمية وتأثيرها على النشر الأكاديمي

المطلب الأول: السرقة العلمية وأهم أشكالها

أصبحت السرقة العلمية واحدة من أبرز المشكلات التي تَوْرُق المؤسسات الأكاديمية في العصر الحديث، خاصةً مع التحول الرقمي والانفتاح الهائل على مصادر المعرفة. ويكمن خطرهما في أنها لا تمس فقط مصداقية الفرد، بل تهدد سلامة النظام الأكاديمي بأكمله، وتُقَوِّض مبادئ النزاهة التي تُعدّ حجر الأساس في البحث العلمي. إن تحديد مفهوم هذه الظاهرة ورصد أشكالها المتعددة يُعدّ مدخلاً ضرورياً لفهم آليات انتشارها وسبل مواجهتها.

أولاً: تعريف السرقة العلمية

السرقة العلمية هي الاستيلاء غير المشروع على الأفكار أو الكلمات أو النتائج أو الصور أو الأشكال التي تعود لآخرين دون الإشارة الصريحة لهم، سواء بالنقل الحرفي أو بالترجمة أو بإعادة الصياغة. ويُنظر إلى هذا الفعل على أنه انتهاك صارخ لأخلاقيات البحث العلمي وقيم النزاهة الأكاديمية (سلاطنية، 2018، ص. 135).

ويؤكد عبد الكريم بكار أن السرقة العلمية ليست مجرد غفلة في التوثيق، بل تمثل سلوكاً يتناقض مع رسالة البحث، ويدل على غياب الضمير العلمي (بكار، 2011، ص. 88). بينما تُعرّف نوال أحمد الانتحال بأنه أحد أنماط التزييف المعرفي الناتج عن الاستخدام السيئ للتقنية الحديثة أو استغلال ثغرات الرقابة الأكاديمية (أحمد، 2023، ص. 7).

ثانياً: الأبعاد الأخلاقية للسرقة العلمية

من أخطر ما تتطوي عليه السرقة العلمية هو الخيانة الأخلاقية. الباحث يُؤتمن على أفكاره وعلى أفكار الآخرين، والسرقة هنا ليست فقط مادية بل قيمية. فحين ينسب شخص عملاً علمياً لنفسه دون وجه حق، فإنه يُضلل قارئه، ويكسر العقد الأخلاقي بينه وبين المجتمع العلمي.

وقد نبّه بكار إلى أنّ هذا الفعل يؤسس لثقافة الزيف داخل الجامعات، ويُربّي الباحث على الخداع بدل النقد، وعلى التمويه بدل البناء المعرفي الحقيقي (بكار، 2011، ص. 89). وهو ما تؤكدّه أيضًا أحمد، مشيرةً إلى أنّ بعض الطلبة أصبحوا يختصرون جهودهم في استعمال أدوات نكاء اصطناعي جاهزة لتوليد محتوى "براق شكليًا"، لكن دون قيمة فكرية حقيقية (أحمد، 2023، ص. 10).

ثالثًا: أبرز أشكال السرقة العلمية

1. النسخ الحرفي: (Copy-Paste)

يُعدّ أكثر الأشكال انتشارًا، ويعني النقل النصي المباشر من مصدر منشور أو غير منشور دون استخدام علامات تنصيص أو ذكر للمصدر (سلاطنية، 2018، ص. 136).

2. الترجمة دون توثيق:

يتمثل في نقل الأفكار من مصادر أجنبية عبر الترجمة، ثم نسبها لنفس دون الإشارة إلى المرجع الأصلي. وهو شائع في الجامعات غير الناطقة بالإنجليزية، ويصعب كشفه أحيانًا (سلاطنية، 2018، ص. 137).

3. إعادة الصياغة دون إشارة:

يكون النص مختلفًا ظاهريًا، لكنه يُعيد إنتاج نفس المعنى، دون ذكر المرجع، مما يوقع صاحبه في خانة الانتحال غير المباشر (بكار، 2011، ص. 91).

4. السرقة الذاتية:

وهي أن يعيد الباحث نشر محتواه السابق - كليًا أو جزئيًا - دون أن يوضح ذلك، مما يخرق شرط الأصالة المطلوب في النشر (بكار، 2011، ص. 92).

5. استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي دون إقرار:

وفي هذا الشكل، يُؤدّ المحتوى عبر برامج متقدمة، ثم يُقدّم دون مراجعة أو نسب، وهو ما تعتبره نوال أحمد تحديًا جديدًا أمام المجالات والمؤسسات العلمية (أحمد، 2023، ص. 11).

6. السرقة البصرية:

مثل إدراج رسوم بيانية أو صور من دراسات أخرى، دون الإشارة لصاحبها، ما يُعدّ تعديًا واضحًا على الحقوق الفكرية البصرية (سلاطنية، 2018، ص. 137).

رابعًا: التمويه المقنع والانتحال غير المباشر

أخطر أشكال الانتحال هو ما يُطلق عليه "السرقة المقنّعة"، حيث يُجري الباحث تعديلات طفيفة على النص أو يعيد ترتيبه، أو يستعمل أدوات توليد النصوص لتجاوز أنظمة الكشف. كما أن بعضهم يضع مراجع وهمية أو يُدرج مصادر غير مستخدمة فعليًا في النص، وهو نوع من التضليل العلمي.

خامسًا: الفرق بين الاقتباس والانتحال

• الاقتباس: هو استخدام مشروع لأقوال أو أفكار الغير مع التوثيق الكامل.

• الانتحال: هو الاستخدام غير الموثق، أو المموّه، أو المجهول المصدر.

وقد أشار بكار إلى أن الباحث الصادق يُظهر مصادره بوضوح، ولا يُخفي خلف النصوص المسروقة عجزًا عن الكتابة (بكار، 2011، ص. 95).

المطلب الثاني: أسباب تفشي ظاهرة السرقة العلمية

السرقة العلمية لا تُولد فجأة، بل تنمو داخل بيئات تعليمية هشة، وأنظمة أكاديمية تفتقر إلى أدوات الرقابة والتأهيل الأخلاقي. تفاقم هذه الظاهرة يرجع إلى تضافر عدة أسباب ترتبط بمستويات متعددة: ذاتية، تعليمية، مؤسساتية وتكنولوجية. تحليل هذه الأسباب يكشف عن

اختلالات عميقة في منظومة التكوين الجامعي، وفي المفاهيم السائدة حول معنى البحث وأخلاقياته.

أولاً: ضعف التكوين في المنهجية العلمية

غياب وحدات واضحة لتدريس مهارات البحث العلمي يخلق فجوة بين الطلبة ومفاهيم الاقتباس والتوثيق والملكية الفكرية. لا توجد آليات عملية تدرب الطلبة على التفريق بين النص الأصلي والمعاد، ولا كفاءات تضمن المصادر دون الوقوع في فخ الانتحال. في بيئة كهذه، يتحول النسخ واللصق إلى ممارسة عادية، لا تُرى كخرق أخلاقي بل ك"أسلوب إنجاز سريع".

(بن حني، 2019، ص. 74)

ثانياً: منطوق الكم في النشر والإنجاز

أنظمة التقييم المعتمدة تُعلي من قيمة عدد البحوث المنشورة أو التقارير المقدمة دون التحقق من أصالتها. بعض الجامعات تُربط فيها الترقية أو النجاح بعدد المقالات أو الأبحاث، دون التدقيق في جودتها. في ظل هذا الضغط، يلجأ الكثير من الباحثين وطلبة الدراسات العليا إلى النسخ، أو يعيدون تدوير نصوص قديمة دون ذكر المصدر. النشر يُصبح هدفًا شكليًا، والأصالة تتحول إلى تفصيل غير ملزم.

(لونيسي، 2017، ص. 112)

ثالثاً: ثقافة تربوية متراخية تجاه النزاهة العلمية

البيئة الأكاديمية تفتقر إلى الوعي الأخلاقي الجماعي الذي يُدين بصرامة أي خرق لمعايير النزاهة. في كثير من الحالات، لا يرى الطالب أو حتى بعض الأساتذة أن السرقة جريمة أكاديمية، بل تُعتبر وسيلة "منطقية" في غياب التوجيه. التصور العام للبحث لا يستند إلى الإبداع، بل إلى الإنجاز السريع، بأقل تكلفة معرفية ممكنة.

(بن حني، 2019، ص. 75)

رابعًا: غياب الردع المؤسساتي الفعلي

لوائح الجامعات غالبًا ما تتضمن قوانين لمكافحة السرقة العلمية، لكنها تبقى غير مُفعّلة. العقوبات تفتقر إلى الحزم، وتُطبق بانتقائية، ما يُفرغ النصوص القانونية من جدواها. الانتحال لا يؤدي غالبًا إلا إلى توجيه ملاحظات بسيطة، أو إعادة الصياغة، دون إجراءات صارمة كالحرمان أو الإقصاء من النشاط البحثي.

(لونيسبي، 2017، ص. 114)

خامسًا: أثر التكنولوجيا الرقمية في تسهيل الانتحال

الولوج السهل إلى ملايين المقالات على الإنترنت، وانتشار المواقع المتخصصة في بيع البحوث الجاهزة، جعلت من الانتحال عملية لا تتطلب جهدًا كبيرًا. أدوات النسخ، مواقع الذكاء الاصطناعي التوليدي، وخدمات الترجمة الفورية كلها تتحول إلى أدوات جاهزة لإنتاج نصوص تبدو "جديدة"، لكنها في حقيقتها تجميعية أو مقتبسة بشكل غير مشروع.

(غريب، 2016، ص. 194)

سادسًا: هشاشة الإشراف الأكاديمي

الإشراف الأكاديمي على البحوث لا يُمارس أحيانًا بوصفه فعلًا تربويًا تكوينيًا، بل يُختزل في الجانب الإداري. بعض المشرفين لا يُراجعون الأعمال بشكل تفصيلي، ولا يُعلمون الطلبة كيفية توثيق المصادر أو صياغة الأفكار نقديًا. في غياب هذا التفاعل المعرفي، يتحول الإشراف إلى إجراء شكلي يكتفي بقبول المنتج النهائي.

(لونيسبي، 2017، ص. 113)

سابعًا: دوافع نفسية واجتماعية

الخوف من الفشل، ضغط الأسرة، ضعف الثقة بالنفس، الشعور بالعجز أمام متطلبات البحث كلها عوامل تدفع الطالب إلى تبني أسلوب "الاقتراض الكامل". حين يكون النجاح هدفًا شكليًا، ويغيب التحفيز المعرفي، يتحول النص المنسوخ إلى وسيلة للنجاة، وليس وسيلة للغش فحسب.

(غريب، 2016، ص. 196)

ثامنًا: ضعف الفرز العلمي في البيئة الرقمية

الانتشار العشوائي للمعرفة على الإنترنت ألغى الحدود بين ما هو علمي رصين وما هو نصّ خام. الطلبة لا يميزون غالبًا بين المقال الأكاديمي المحكّم وبين التدوينات العامة أو البحوث المجهولة المصدر. هذا الارتباك في التعامل مع النصوص يجعل الانتحال سهلاً، بل ويظهر في بعض الأحيان كمجهود شخصي.

المطلب الثالث: تأثير السرقة العلمية على جودة البحث العلمي

جودة البحث العلمي لا تُقاس فقط بجمال اللغة أو دقة المنهج، بل تقاس أولاً بمدى أصالته، صدقه، وشفافيته الفكرية. وحين تتسلل السرقة العلمية إلى هذا السياق، فإنها لا تُلحق الضرر ببحث بعينه، بل تهز الثقة في مجمل العملية الأكاديمية. فالمعرفة العلمية تقوم على تراكم حقيقي للأفكار، وكل انتحال أو خرق للأمانة يعيد عجلة البحث إلى الوراء، ويدمر مصداقية الجامعات، والباحثين، والمجلات العلمية على حد سواء.

أولاً: تهديد أصالة الإنتاج العلمي

الأصالة تمثل جوهر القيمة في البحث العلمي، وكل عمل لا يُضيف فكرة جديدة، أو رؤية نقدية، أو نتيجة مبتكرة، يُعد تقليدًا لا اجتهادًا. السرقة العلمية تُنتج نصوصًا هجينة، لا تُعبر عن جهد الباحث، ولا عن تطوره الفكري، بل تُكرّس الرداءة المعرفية، وتحرم المجتمع العلمي من الإسهامات الحقيقية.

حين يملأ الباحث بحثه بجمل مسروقة أو بيانات مأخوذة من دراسات سابقة دون توثيق، فإنه لا يضيف شيئاً، بل يخلق تضخماً وهمياً في المحتوى الأكاديمي، ويثوّه خارطة المعرفة المنشورة. (سعيد، 2018، ص. 89)

ثانياً: فقدان الثقة بين الباحث والمؤسسة

كل حالة انتحال مكتشفة تُقلل من ثقة المشرف، أو المجلة العلمية، أو المؤسسة التعليمية في الباحث، وتؤدي إلى تشويه سمعته الأكاديمية. المؤسسات التي تتهاون مع هذه الممارسات تفقد هيبتها، وتُنظر إليها باعتبارها فضاءً ينتج "أشباه باحثين" لا علماء حقيقيين.

الثقة هي ركيزة التقييم العلمي، وحين يُنشر عمل منتحل ضمن مجلة محكمة، فإن القارئ يشك في بقية محتوياتها. هذا التراكم يُفضي إلى انهيار الصورة الرمزية للمؤسسة العلمية، ويؤثر في تصنيفها المحلي والدولي. (بوسماحة، 2021، ص. 47)

ثالثاً: إفساد المسار البحثي والتراكمي

البحث العلمي عملية تراكمية، تعتمد على تحليل ما سبق، والبناء عليه، وتطويره. حين تكون الأسس مزورة، تصبح النتائج لاحقة عليها غير موثوقة. إذا استند باحث إلى دراسة منسوخة في بناء فرضياته أو تأطير إشكاليته، فإن جهوده كلها تصبح معرضة للسقوط.

هذا الإفساد التراكمي يؤدي إلى نشر دراسات "زائفة"، تُعيد إنتاج أفكار سابقة بلا تجديد، وتُضلل الباحثين المبتدئين الذين يبحثون عن مصادر موثوقة للاعتماد عليها.

(عبد الله، 2020، ص. 163)

رابعاً: تراجع تصنيفات الجامعات والمجلات

معايير تصنيف الجامعات عالمياً تضع مؤشراً جودة النشر العلمي في قلب آليات التقييم. وكلما زادت نسبة الأعمال المنسوخة أو المشكوك فيها داخل مؤسسة ما، انخفض تصنيفها.

هذا يؤثر مباشرة على سمعتها، جاذبيتها للطلبة الدوليين، قدرتها على الحصول على تمويلات بحثية، وعلى مستوى الانخراط الدولي في شراكات علمية.

الجامعات التي لا تُكافح الانتحال العلمي بجدية تُعتبر بيئات غير مناسبة للبحث، ما يؤدي إلى عزلتها أكاديميًا.

(بوسماحة، 2021، ص. 49)

خامسًا: تشويه صورة الباحث أمام المجتمع الأكاديمي

السرقة العلمية، وإن لم تُكتشف فورًا، فإن أثرها يُرافق الباحث طيلة مسيرته. الأوساط العلمية تُدقق، وتعود للأعمال السابقة، وتُحلل النمط الفكري والإنتاجي للباحث. وقد تؤدي قضية انتحال واحدة إلى حرمانه من النشر، أو سحب لقب علمي، أو منعه من الإشراف أو الترقية. الأسوأ، أن الباحث يُوسم بالخيانة الفكرية، ويفقد الاحترام داخل مجتمعه المهني.

(سعيد، 2018، ص. 91)

سادسًا: هدر موارد التعليم والبحث

الرسائل الجامعية المنتجة بطريقة غير أصيلة تُهدر وقت المشرف، طاقة المحكّمين، وجهود المناقشين، فضلًا عن استنزاف الموارد المؤسساتية من أرشفة وتقييم وطباعة. كما أن المجالات العلمية حين تنشر أعمالًا مزيفة تُهدر مساحة بحثية يمكن أن تُمنح لجهد حقيقي.

كل سرقة علمية تُعادل فرصة مهدورة لباحث ملتزم لم يُتاح له النشر بسبب كثافة المواد المقدمة منسوبة زورًا لأصحابها.

سابعًا: تعميق الفجوة بين البحث النظري والميداني

غالبًا ما تقتصر السرقات على الدراسات النظرية أو الإطار المفاهيمي، بينما يتم تجاهل العمل الميداني الجاد. هذا يُعمق الفجوة بين المعرفة النظرية وبين الواقع، ويجعل البحوث عبارة عن نصوص خالية من التطبيق والتحليل، مما يُضعف دور البحث في التنمية وحل المشكلات.

ثامناً: ترسيخ ثقافة الغش الأكاديمي

كلما تم التغاضي عن الانتحال، كلما ترسخت قيم "التحايل والسطو" بدل "التحليل والتفكير". يصبح الطالب الذي سرق وتخرج بلا مساءلة نموذجاً يُحتذى به من زملائه. ويتحول "النص المأخوذ" إلى وسيلة للنجاح بدل أن يكون جهداً ذاتياً.

هذا الانحراف القيمي يُفرغ العملية التعليمية من مضمونها، ويحوّل المؤسسة إلى فضاء لإنتاج الشهادات لا العقول.

تاسعاً: آثار نفسية طويلة المدى على المنتحل

الباحث الذي يعتمد على السرقة، ولو لم يُكشف، يعيش في قلق دائم، ويفقد ثقته في ذاته. لا يجرؤ على الدفاع عن أفكاره، أو تقديمها أمام جمهور علمي. وكلما طُلب منه تطوير فكرة أو مشروع جديد، يجد نفسه عاجزاً، لأنه لم يُنمّ مهاراته من الأصل.

الانتحال يُنتج باحثاً هشاً، يُكرر ولا يُبدع، يتكل ولا يُجتهد.

المبحث الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال كأداة لكشف السرقة العلمية

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث العلمي

التحولات المتسارعة التي عرفها العصر الرقمي جعلت من تكنولوجيا الإعلام والاتصال (ICT) عنصراً محورياً في بناء المعرفة، ونقلها، وتقييمها. لم يعد بالإمكان تصور البحث العلمي بدون أدوات تكنولوجية تسهم في جمع البيانات، وتوثيق المصادر، ومتابعة النتائج، ومقارنتها عالمياً. ومع تصاعد تحديات النزاهة العلمية، ظهرت هذه التكنولوجيا أيضاً كحليف مهم في كشف الانتحال العلمي وضمان أصالة العمل الأكاديمي. من هنا، يصبح من الضروري الإحاطة بالمفهوم الحديث لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في البيئة البحثية، واستكشاف آليات دمجها الفعّال في الممارسات الأكاديمية.

أولاً: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال (ICT) في السياق الأكاديمي

تُعرّف تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها: مجموعة الأدوات الرقمية والبرمجيات والأنظمة الإلكترونية التي تُستخدم لجمع، تخزين، معالجة، نقل واسترجاع المعلومات والمعرفة، سواءً في صورة نصوص أو صور أو بيانات صوتية أو مرئية. في السياق البحثي، تشمل هذه التكنولوجيا المنصات البحثية، أنظمة إدارة المراجع، أدوات التحليل الإحصائي، وقواعد البيانات الرقمية. في ضوء هذا التعريف، يُمكن فهم ICT ليس فقط كوسيط تقني بل كبنية تحتية حيوية تمكّن الباحث من تطوير أدواته المعرفية وتحقيق التواصل التفاعلي مع المجتمعات العلمية، محلياً ودولياً (عبد الله، 2020، ص. 171).

ثانياً: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال ذات الصلة بالبحث العلمي

البيئة الأكاديمية تحتاج إلى أدوات تقنية تتميز بمجموعة من الخصائص:

1. السرعة الفائقة في معالجة البيانات.
2. القدرة على الأرشفة والتنظيم واسترجاع المعلومات.
3. إمكانية التحقق الآلي من المصادر والروابط.
4. إتاحة الوصول المفتوح (Open Access) للأبحاث الدولية.
5. قابلية التكامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين عملية التقييم.

كل هذه السمات جعلت من ICT شريكاً فعلياً للباحث، خاصة في المراحل التي تتطلب رصد مصادر ضخمة وتحليل نتائج معقدة، أو مقارنة نصوص على مستوى عالمي (غريب، 2016، ص. 203).

ثالثاً: أدوار تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دعم النزاهة العلمية

تكنولوجيا المعلومات لا تُستخدم فقط لأغراض الإنتاج المعرفي، بل أيضاً لضمان سلامة ومصداقية هذا الإنتاج. فبفضلها أصبح من الممكن:

- مقارنة النصوص تلقائياً مع قواعد بيانات ضخمة للكشف عن التشابه.
- تتبع التعديلات النصية عبر الزمن.
- كشف التلاعب في البيانات والنتائج باستخدام أدوات تحليلات متقدمة.
- تسهيل التوثيق الآلي للمراجع.
- بناء بصمات رقمية للمؤلفين، مثل ORCID ، للحد من انتحال الهوية البحثية.

(بوسماحة، 2021، ص. 49)

رابعاً: الأمثلة العملية لدمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث

منصات كشف الانتحال مثل Turnitin و PlagScan و iThenticate

توفر تقارير تفصيلية حول نسب التشابه، وتُسهّم في تقييم جودة النص.

برمجيات إدارة المراجع مثل Zotero و Mendeley

تُساعد الباحث على تنظيم وتوثيق المصادر آلياً، ما يُقلل من أخطاء التوثيق التي قد تؤدي إلى انتحال غير مقصود.

محركات البحث الأكاديمية مثل Google Scholar ، Scopus ، Web of Science

تُتيح للباحث رصد الأدبيات السابقة، وتقييم مدى أصالة الفرضيات.

مستودعات الأبحاث المفتوحة مثل HAL ، ArXiv ، ASJP

تُساهم في تحقيق الشفافية ونشر المعرفة المفتوحة، ما يُعزز الرقابة الجماعية على المحتوى المنشور.

خامسًا: مفهوم "الذكاء التكنولوجي" في بيئة البحث

لا يقتصر استخدام ICT على النواحي الإجرائية، بل يتعداه إلى بناء ما يُعرف بـ"الذكاء التكنولوجي الأكاديمي"، أي قدرة الباحث على استثمار أدوات تكنولوجيا الإعلام بفعالية في:

- توليد الأفكار.

- جمع البيانات الرقمية (مثلًا: من وسائل التواصل الاجتماعي).

- التحقق من فرضياته باستخدام خوارزميات متقدمة.

- نشر أعماله في فضاءات بحثية مصنفة.

وهذا ما يضع الباحث أمام مسؤولية مزدوجة: ليس فقط الإبداع، بل أيضًا الالتزام الصارم بأخلاقيات الاستخدام الرقمي.

المطلب الثاني: الأدوات التكنولوجية المستخدمة في كشف الانتحال العلمي (Turnitin ، Plagscan) ، iThenticate

مع تعاظم التحديات الأخلاقية في الأوساط الأكاديمية، أصبحت المؤسسات الجامعية بحاجة إلى آليات فعالة لرصد الانتحال، تتجاوز المراجعة البشرية التقليدية إلى استخدام أنظمة كشف ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وقواعد بيانات ضخمة، وتقنيات المقارنة النصية. وتُعد كل من Turnitin ، iThenticate ، و Plagscan من أشهر الأدوات التقنية التي أحدثت تحولًا جذريًا في آليات التحقق من أصالة الأبحاث، سواء في الجامعات، أو المجالات، أو هيئات التحكيم العلمي.

أولاً: أداة Turnitin

تُعد Turnitin من أكثر الأدوات استخدامًا عالميًا، وخصوصًا في المؤسسات الجامعية الناطقة بالإنجليزية. تُستخدم لتحليل الأبحاث الجامعية ومذكرات التخرج، حيث تُمكن المدرّسين من مقارنة المحتوى المقدم مع ملايين المصادر في قواعد البيانات الخاصة بها، إضافة إلى محتوى الإنترنت والمقالات الأكاديمية.

خصائص: Turnitin

- توفر "تقرير التشابه (Similarity Report)" الذي يُظهر النسبة المئوية للنصوص المطابقة.
 - تعتمد على خوارزميات دقيقة للكشف عن الاقتباس المباشر أو المعاد الصياغة.
 - تدمج قاعدة بيانات خاصة للمؤسسات المشتركة، مما يمنع إعادة استخدام الأبحاث في ذات الجامعة.
- وفق دراسة حديثة، أثبتت Turnitin فعاليتها العالية في رصد الانتحال المباشر، لكنها أقل دقة في التعامل مع الانتحال المتن أو المعاد صياغته بأسلوب احترافي

◆ ثانيًا: أداة iThenticate

iThenticate هو النظام المتخصص الذي تستعمله المجالات العلمية المحكّمة ودور النشر الأكاديمي مثل Springer و Elsevier. تمتلك نفس الشركة المطوّرة لـ Turnitin شركة (Turnitin LLC)، لكن iThenticate مُصمّم لفحص المقالات والنصوص البحثية المخصصة للنشر، وليس لأغراض التعليم الجامعي.

مميزات: iThenticate

- يُتيح مقارنة النص مع أكثر من 150 مليون مقالة علمية منشورة.

- يدعم تكاملاً مباشراً مع أنظمة نشر المجالات.
 - يحتوي على أدوات لتحليل السرقة الذاتية، والتحقق من التكرار الجزئي.
- تشير دراسة أُجريت على عدد من المجالات العلمية إلى أن iThenticate يوفر دقة أعلى في الكشف عن الاقتباسات من الأبحاث المنشورة مقارنة بـTurnitin، مما يجعله الخيار المفضل في مجتمعات النشر الأكاديمي الاحترافي.

◆ ثالثاً: أداة Plagscan

تُستخدم Plagscan في عدد من الجامعات الأوروبية والأفريقية، وتُعد من الأدوات السهلة الاستخدام، ذات واجهة بسيطة، وتُقدم تقارير تحليلية شاملة للمحتوى. يُمكن رفع المستندات بصيغ متعددة، كما تُتيح إعداد تقارير PDF مفصلة.

أبرز نقاط القوة في: Plagscan

- تستخدم خوارزميات ذكية لرصد إعادة الصياغة.
 - تتكامل مع أنظمة إدارة التعلم (مثل Moodle).
 - تتيح تخصيص قاعدة بيانات داخلية للمؤسسات.
- غير أن نتائج Plagscan تختلف أحياناً في دقتها مقارنة بأدوات مثل iThenticate ، إذ تميل إلى التوسع في تقدير التشابه، ما قد يسبب "إنذارات زائفة"

مقارنة عامة بين الأدوات الثلاث:

المعيار	Turnitin	iThenticate	Plagscan
الفئة المستهدفة	الطلبة والأساتذة الجامعيون	دور النشر والمجلات	المؤسسات الأكاديمية
قاعدة البيانات	طلابية + إنترنت + نشر عام	قواعد نشر علمي محكم	إنترنت + مصادر داخلية

المعيار	Turnitin	iThenticate	Plagscan
دعم السرقة الذاتية	متوسط	عالي	جيد
دقة كشف الصياغة المعادة	متوسط	مرتفع	جيد
تكاملي تقني	جيد مع أنظمة التعليم	ممتاز مع دور النشر	جيد مع Moodle

(بوسماحة، 2021، ص. 53)

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي في كشف السرقة العلمية

أدى التطور السريع في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل أدوات البحث العلمي، حيث أصبح بالإمكان توظيف خوارزميات معقدة في خدمة ضمان النزاهة الأكاديمية. ومن بين أهم الاستخدامات التي لاقت رواجاً واسعاً في الوسط الجامعي، نجد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في كشف السرقات العلمية، وهي استخدامات تقوم على تحليل النصوص بأسلوب لغوي ودلالي، يذهب إلى ما هو أبعد من المطابقة الحرفية.

أولاً: مفهوم الذكاء الاصطناعي في البيئة الأكاديمية

الذكاء الاصطناعي يُقصد به: "قدرة الأنظمة البرمجية على تنفيذ مهام معرفية تُحاكي الذكاء البشري، مثل التحليل، التنبؤ، والتصنيف." في البيئة الأكاديمية، تستعمل هذه القدرات لتحسين جودة المحتوى، التحقق من صدقه، وكشف الانتحال عبر تحليل الأنماط النصية، والتراكيب اللغوية، والبنية الأسلوبية للكاتب. هذه القدرة تسمح بالتعرف على الانتحال حتى في حال تم تغيير الجمل، أو إعادة صياغتها بطريقة ذكية (بلال، 2022، ص. 51).

ثانياً: آليات استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الانتحال

لا تقتصر هذه الأنظمة على المقارنة المباشرة بين النصوص، بل تستند إلى عدد من الآليات المتقدمة، مثل:

- تحليل السياق الدلالي (Semantic Analysis): لفهم المعنى الكامن وراء الجمل.
 - مقارنة الأسلوب الكتابي (Stylometry): للكشف عن الانتحال الأسلوبي.
 - خوارزميات الكشف عن إعادة الصياغة المعقدة.
 - التحقق من توليد النصوص بالذكاء الاصطناعي نفسه) مثل ChatGPT أو Jasper (AI).
- تطبيق هذه الآليات داخل المؤسسات التعليمية أدى إلى تحسين دقة تقارير التشابه وتوسيع نطاق الكشف ليشمل النصوص المترجمة والمعاد صياغتها (أحمد، 2023، ص. 9).
- ثالثاً: نماذج لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في كشف السرقة العلمية**
- تم تطوير أنظمة حديثة تعتمد على تقنيات التعلم العميق (Deep Learning) ، مثل:
- Turnitin AI الذي يُوفر نظامًا يعتمد على البصمة الأسلوبية للباحث.
 - GPTZero للكشف عن النصوص المولدة آليًا.
 - أدوات دمج خوارزميات Google BERT لفهم السياق.
- وقد تم دمج هذه الأدوات في كثير من الجامعات ضمن سياسات التقييم والرقابة الأكاديمية، حيث تم تسجيل انخفاض في نسب الانتحال، وارتفاع في جودة التوثيق العلمي (بن عبو، 2020، ص. 94).

رابعاً: التحديات الأخلاقية والتقنية

رغم الإيجابيات، تواجه هذه الأدوات عدة تحديات:

1. إمكانية تجاوزها بخوارزميات مضادة.
2. احتمال وقوع "إنذارات خاطئة" بسبب التشابه في المفردات العامة.

3. افتقار بعض المستخدمين للقدرة على تفسير نتائج التقارير.
 4. غياب الإطار القانوني الذي يُنظم استخدام نتائج هذه الأدوات في لجان التحكيم والرقابة.
- كما أن بعض الأدوات قد تُميز سلبًا ضد الطلاب الذين لا يُتقنون الصياغة الأكاديمية، فتُدرج نصوصهم ضمن "المنسوخ جزئيًا" دون قصد (أحمد، 2023، ص. 10).

خامسًا: الذكاء الاصطناعي كأداة تعليمية وقائية

يمكن أن يتحول الذكاء الاصطناعي إلى شريك تربوي يُساعد الطلبة على تعلم مهارات الصياغة، والتوثيق، وإعادة الكتابة. بعض الأنظمة الحديثة تتيح عرض الجمل المنسوخة واقتراح صياغة بديلة، كما تُوجه الباحث لتقنيات إعادة كتابة متوافقة مع معايير النزاهة. هذا الدور الوقائي، التربوي، يجعل من الذكاء الاصطناعي أداة دعم لا أداة مراقبة فقط، ويُسهم في بناء ثقافة علمية سليمة من الأساس (بلال، 2022، ص. 53).

المطلب الرابع: انعكاسات استخدام برنامج Turnitin في الحد من السرقة العلمية

أولاً: الدور الردعي والكشفي لبرنامج Turnitin

يعتبر برنامج Turnitin أداة فعالة في الكشف عن الاقتباسات غير الموثقة والتشابهات النصية بين عمل الطالب والمصادر الموجودة في قاعدة بياناته الضخمة، والتي تشمل منشورات أكاديمية، ومواقع إلكترونية، وأعمال طلابية سابقة (بلعابد، 2021، ص. 135). إن مجرد علم الطلاب بأن أعمالهم ستُفحص بواسطة هذا البرنامج يشكل رادعًا قويًا يثنيهم عن الانخراط في ممارسات السرقة العلمية المتعمدة (بولريش، 2020، ص. 55). وتؤكد دراسة بولنوار (2022، ص. 128) على فعالية البرنامج في كشف حالات السرقة العلمية لدى طلبة الدراسات العليا، مما يساهم في تعزيز جودة البحث العلمي والحفاظ على الملكية الفكرية. هذا الدور المزدوج، الردعي والكشفي، يساهم بشكل مباشر في تقليل حالات الانتحال وتحسين مستوى الأمانة العلمية داخل المؤسسات الأكاديمية.

ثانياً: Turnitin كأداة تعليمية وتوعوية:

لا يقتصر دور Turnitin على كونه أداة للكشف والعقاب، بل يمكن توظيفه كأداة تعليمية قيمة. فمن خلال تقارير التشابه التي يوفرها البرنامج، يمكن للطلاب والمشرفين تحديد مواطن الضعف في مهارات الكتابة الأكاديمية، مثل إعادة الصياغة غير الموفقة أو عدم فهم قواعد الاقتباس والتوثيق الصحيحة (بلعابد، 2021، ص. 140). وبالتالي، يتيح البرنامج فرصة للتعلم والتطور، حيث يمكن للأساتذة استخدامه لتوجيه الطلاب نحو فهم أعمق لأخلاقيات البحث العلمي وأهمية الأصالة في العمل الأكاديمي (بوحارة، 2019، ص. 78). هذا الجانب التعليمي يدعم تطوير مهارات البحث والكتابة لدى الطلاب، ويحول التركيز من مجرد تجنب العقوبة إلى فهم جوهر النزاهة الفكرية.

ثالثاً: حدود البرنامج والتحديات المرتبطة باستخدامه:

على الرغم من الفوائد الجمة لبرنامج Turnitin، إلا أن هناك تحديات وقيوداً تحيط باستخدامه. يشير حمزاوي (2021، ص. 105) إلى أن التكنولوجيا وحدها قد لا تكون كافية لمواجهة مظاهر التزييف المعقدة، مثل ترجمة النصوص من لغات أخرى دون إشارة للمصدر الأصلي، أو شراء الأبحاث الجاهزة ما يعرف بالـ Contract Cheating وهي أشكال قد لا يتمكن البرنامج من كشفها بفعالية. كما أن الاعتماد المفرط على نسبة التشابه التي يظهرها البرنامج دون تحليل دقيق ومراجعة بشرية قد يؤدي إلى سوء تقدير، فليست كل نسبة تشابه تعني بالضرورة سرقة علمية، فقد تكون نتيجة اقتباسات مشروعة أو مصطلحات شائعة (بلعابد، 2021، ص. 142). بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التركيز المبالغ فيه على تجنب الكشف بواسطة البرنامج إلى تطوير الطلاب لأساليب تحايل متطورة بدلاً من التركيز على فهم وتطبيق أخلاقيات البحث (السنوسي، 2020، ص. 50). ويضيف عوالي (2022، ص. 93) أن

تبنى تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية والتدريب الكافي للمستخدمين، وهو ما ينطبق على استخدام برامج كشف الانتحال.

خلاصة

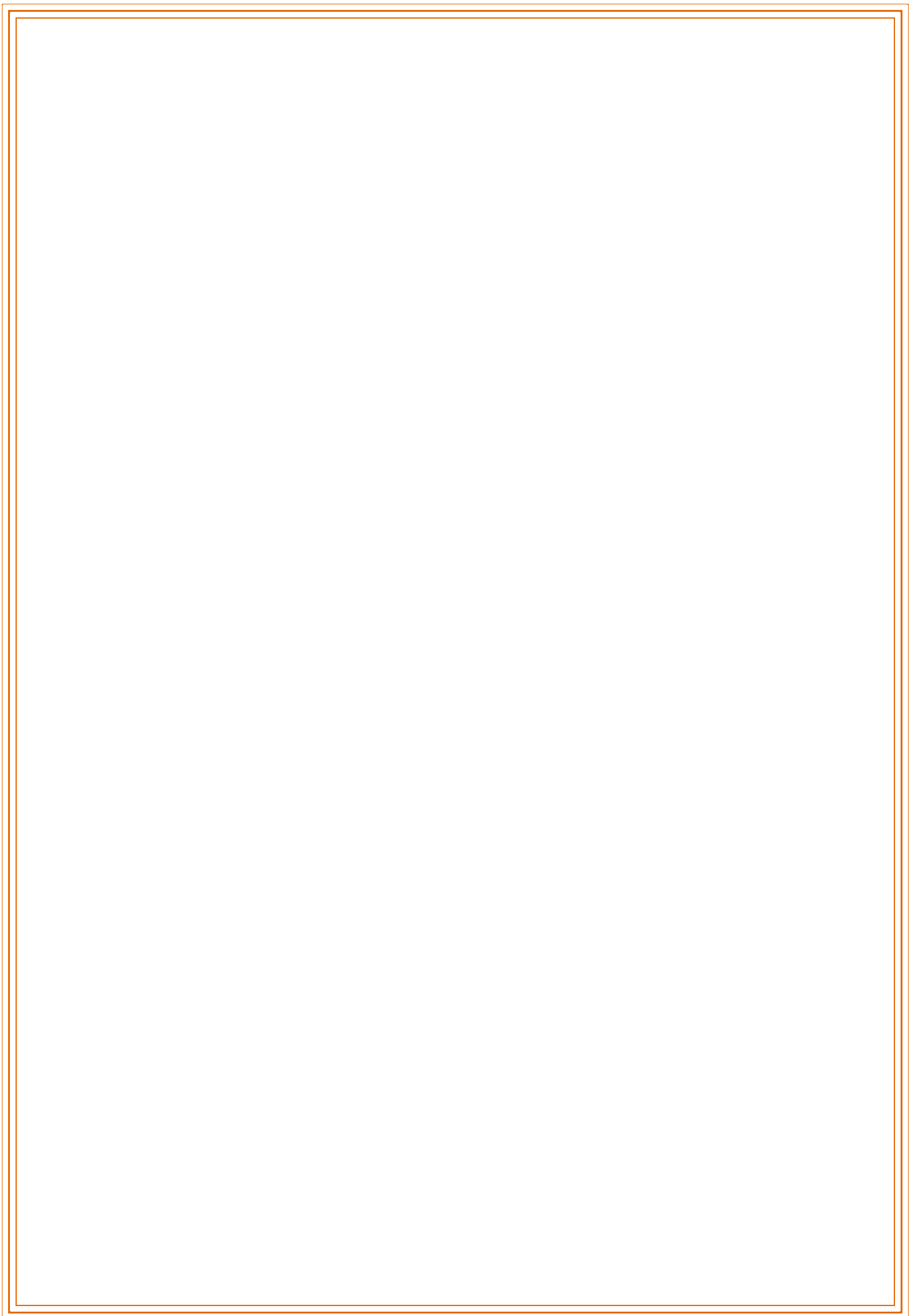
مثّلت السرقة العلمية إحدى الظواهر الأكثر إلحاحًا في واقع البحث الأكاديمي المعاصر، حيث تعكس - في جوهرها - خللاً مركبًا في البنية المعرفية، التكوينية، والقيمية للباحث، وتؤشر إلى تراجع منظومة النزاهة العلمية داخل بعض المؤسسات الجامعية. ومن خلال تحليل ماهية الظاهرة، وأشكالها المتنوعة، وأسباب تفشيها، تبين أنها نتاج تفاعل بين ضعف التأهيل المنهجي، ومنطق الإنجاز السريع، وغياب الرقابة المؤسسية الرادعة، فضلًا عن تطبيع سلوك الانتحال داخل الثقافة الجامعية ذاتها.

لقد أظهرت الدراسة أن السرقة العلمية لا تؤدي فقط إلى الإضرار بالمجهود الفردي للباحثين الحقيقيين، بل تُنتج تراكمًا معرفيًا زائفًا، يربك خريطة التقدم العلمي ويُقوّض صدقية الجامعات، والمجلات، والهيئات البحثية. فهي تهدد أصالة العمل الأكاديمي، وتؤدي إلى هدر للموارد، وتشويه لمسارات النشر، وتعمّق الفجوة بين الإنتاج العلمي المحلي والمعايير العالمية للجودة. وفي المقابل، أبرز المبحث الثاني دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، في تقديم حلول علمية وتقنية متقدمة لمكافحة هذه الظاهرة. فقد تم تحليل أهم الأدوات الرقمية مثل Turnitin و Plagscan و iThenticate، وبيان كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن التشابهات المعقدة، والتحايل الأسلوبي، والانتحال الناتج عن الترجمة أو التوليد الآلي للنصوص. وتبين أن هذه الأدوات لا تؤدي دورًا رقيبًا فقط، بل يمكن أن تتحول إلى أدوات تعليمية تساهم في رفع وعي الطلبة والباحثين، وتحفيزهم على الالتزام بأخلاقيات التأليف العلمي.

ASJP

الفصل الثالث: منصة ASJP والتحديات التي تواجه مكافحة السرقعة العلمية





تمهيد

تزايدت الحاجة في السنوات الأخيرة إلى بناء منظومات رقمية متكاملة تضمن شفافية النشر العلمي وتحارب الممارسات غير الأخلاقية، وعلى رأسها ظاهرة السرقة العلمية. وفي هذا الإطار، جاءت منصة ASJP كمبادرة وطنية جزائرية تسعى إلى تنظيم الحقل المعرفي ضمن فضاء رقمي مؤطر بضوابط تحريرية وأخلاقية واضحة. تُمثل هذه المنصة انعكاسًا عمليًا لرغبة الدولة والمؤسسات الأكاديمية في توحيد الجهود لمكافحة الانتحال، وتعزيز مصداقية الإنتاج البحثي الجامعي.

يركز هذا الفصل على تحليل الدور الذي تؤديه ASJP حاليًا، واستعراض سياساتها الرقابية، مع الوقوف عند حدودها التقنية والتنظيمية، ثم استشراف آفاق تطويرها من خلال دمج أدوات الذكاء الاصطناعي. الفحص الدقيق لتجربة ASJP يُظهر أنها لم تعد مجرد واجهة نشر، بل تحولت إلى فضاء رقابي تربوي يشكل أداة ردع وحماية للمحتوى العلمي الوطني.

المبحث الأول: منصة ASJP كإطار لمكافحة السرقة العلمية

المطلب الأول: التعريف بمنصة ASJP وآلياتها في ضبط النشر العلمي

منصة ASJP تُمثل خطوة استراتيجية في تنظيم النشر الأكاديمي في الجزائر، وتوحيد المجالات المحكمة داخل منظومة رقمية تضمن الشفافية، المصداقية، والرقابة. يتعدى دور هذه المنصة الوظيفة التقنية ليشمل الحماية الفكرية، وكشف الانتحال العلمي، وترسيخ ثقافة الأمانة في البحث العلمي.

أولاً: تعريف بمنصة ASJP

ASJP هي منصة إلكترونية وطنية تضم المجالات المحكمة الجامعية الجزائرية، وتعمل على رقمنة عمليات النشر بدءاً من تقديم المقال، مروره بالتحكيم، وانتهاءً بالنشر المؤرشف والمفتوح. تعتمد المنصة نظام OJS العالمي، الذي يُمكن من إدارة المحتوى، والتحكيم، والأرشفة (بطاهر، 2020) (طواهرية، 2022).

ثانياً: البنية التقنية والمنهجية للمنصة

توفر ASJP قاعدة بيانات رقمية مترابطة بين المؤلف، المقال، وهيئة التحرير، وتوثق جميع مراحل معالجة المادة العلمية. تتيح تتبع تاريخ التحكيم، وتخزين نسخ متعددة من كل مقال، وتمنع التلاعب في النتائج. يعمل نظام التحرير على فرض سيرورة ثابتة، يتم فيها توجيه المقال نحو المحكمين، وضبط ملاحظاتهم وتقييماتهم (بوسماحة، 2021، ص. 47).

ثالثاً: أدوات وآليات ضبط النشر

1. التحقق من التشابه العلمي

يلزم نظام المنصة الباحثين بإرفاق تقارير كشف الانتحال العلمي باستخدام أدوات مثل Turnitin أو Plagscan. تُعد هذه الخطوة شرطاً أساسياً لقبول المقال ومراجعته (بن عبو، 2020، ص. 94).

2. ربط الهوية الأكاديمية للمؤلف

يُدرج كل مؤلف معرف ORCID أو الرقم الوطني الجامعي عند تقديم المقال، ما يمنع انتحال الهوية العلمية أو إدراج أسماء صورية ضمن المقالات (براهيمي، 2020).

3. مراقبة تكرار النشر

تُتيح المنصة إمكانات مقارنة داخلية بين المقالات المقدمة والمقالات المنشورة في المجالات الأخرى داخل ASJP، مما يُقلل من ظاهرة النشر المكرر أو الانتحال الذاتي (بوطرفة، 2020).

4. مركزية التحرير والتحكيم

كل مجلة تعمل ضمن نظام تحرير موحد، مما يسمح بمراجعة المحتوى من طرف المحررين المعتمدين، وتخزين سجل الملاحظات والتقييمات، ويُقلص من فرص التحيز أو التدخلات غير العلمية (بوسيف، 2020).

5. الإجراءات الإدارية المنظمة

تمر المقالات بمراحل تحريرية محددة: فحص شكلي، تقرير انتحال، تقييم علمي، قرار نهائي. كل خطوة موثقة رقمياً ضمن قاعدة بيانات المنصة (يحيى، 2021).

رابعاً: مساهمة المنصة في تحسين النزاهة العلمية

أصبحت المنصة أداة مركزية لتحسين جودة البحوث العلمية من خلال ضبط مراحل التقييم، وحصص المقالات في قاعدة مؤرشفة يمكن الرجوع إليها بسهولة، وتقييد فرص النشر العشوائي. ساعد نظام المتابعة المستمر في تقليص عدد المقالات المرفوضة بسبب الانتحال، وفرضت معايير علمية موحدة (بوسماحة، 2021، ص. 47).

خامسًا: التحديات التقنية والتنظيمية

تواجه المنصة جملة من التحديات، أهمها: غياب أدوات كشف آلي متكاملة ضمن النظام، تفاوت معايير الصرامة بين المجالات، ضعف التكوين التقني لبعض المحررين، وغياب توحيد في قراءة تقارير التشابه العلمي (يحيى، 2021).

سادسًا: آفاق تطوير ASJP

تطوير المنصة يتطلب دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي القادرة على تحليل أساليب الكتابة واكتشاف التكرار الأسلوبي والانتحال المفاهيمي، كما يُمكن توسيع النظام ليشمل توليد تنبيهات ذكية، واقتراح مجالات ملائمة حسب مجال التخصص وجودة المادة العلمية (حماني، 2023).

المطلب الثاني: سياسات منصة ASJP في مكافحة السرقة العلمية

منصة ASJP لا تقتصر وظيفتها على استقبال المقالات ونشرها، بل تمثل أداة مركزية في تطبيق سياسة علمية وطنية تهدف إلى الحد من ظاهرة السرقة العلمية عبر آليات تنظيمية وتقنية وتحريرية. هذه السياسات وُضعت استجابة لتنامي السلوكيات غير الأخلاقية في النشر الأكاديمي، وبهدف ضمان شفافية العملية العلمية. تتجسد هذه السياسة في ممارسات تحريرية، توجيهات مؤسساتية، وضوابط إلزامية للمؤلفين والمجلات، ما جعل من ASJP بيئة مهنية صارمة تساهم في بناء الثقة في النشر العلمي الجزائري.

أولًا: الإلزام بإثبات الأصالة العلمية للمحتوى

كل مجلة ضمن ASJP تُطالب الباحث بتقديم تعهد كتابي يُثبت أصالة العمل، ويؤكد أنه لم يُنشر سابقًا أو يُقدم لمجلة أخرى. تُرفق هذه الوثيقة أثناء التقديم، وتُعد شرطًا لا يمكن تجاوزه ضمن السياسات التحريرية المعتمدة (بطاهر، 2020). أي تضارب في التصريحات يُعرض المقال للرفض دون المرور بالتحكيم العلمي.

ثانياً: اشتراط تقارير كشف التشابه

تُلزم أغلب المجالات المدرجة ضمن ASJP الباحثين بإرفاق تقرير كشف انتحال باستخدام أدوات معروفة ك Turnitin أو Plagscan. يُدرج التقرير ضمن وثائق التقديم، ويُراجع من طرف هيئة التحرير في المراحل الأولى قبل أي إجراء علمي (بن عبو، 2020، ص. 94). هذا الإجراء يُفعل المراقبة القبلية للمحتوى بدلاً من اقتصارها على مراحل ما بعد النشر.

ثالثاً: اعتماد نسبة تشابه معيارية

تتبنى المنصة نسبةً معيارية محددة لتقييم التشابه المسموح به في المقالات. أغلب المجالات لا تقبل بمقالات تتجاوز فيها نسبة التشابه 15% أو 20%، مع التشديد على عدم وجود "تطابق كلي" في العناوين أو المقدمات. يُعد تجاوز هذه النسبة مؤشراً مباشراً على الانتحال، حتى وإن تم بأساليب إعادة الصياغة (براهيمي، 2020).

رابعاً: إلزام المحررين بقراءة تقارير الانتحال

هيئات التحرير داخل المنصة مُلزمة بمراجعة تقارير كشف التشابه، وتحليل أجزائه، وليس فقط النظر إلى الرقم العام. تُمنح صلاحيات للمحرر برفض المقال مباشرة في حال ثبوت التشابه في الفقرات الأساسية، أو في حالة انتحال أسلوبه أو ترجمي (بوطرفة، 2020). هذه الصلاحية تضاعف من فعالية السياسة التحريرية في منع تمرير المحتوى غير الأصيل.

خامساً: الاعتماد على التنسيق المؤسسي في محاربة الانتحال

ترتبط المجالات العلمية في ASJP بإدارات بحث علمي داخل الجامعات، وتعمل في سياق تنسيقي مع لجان أخلاقيات البحث. أي مخالفة تُسجل ضد باحث في مجلة يتم تبليغها للإدارة العلمية، وتُتخذ إجراءات أكاديمية قد تصل إلى رفض مناقشة الأطروحات أو تعليق الترقيات (بوسيف، 2020).

سادسًا: الإجراءات المتخذة عند اكتشاف السرقة

عند رصد انتحال بعد النشر، تعتمد المنصة سياسة واضحة تتضمن سحب المقال، وإصدار إعلان رسمي داخل المنصة مع بيان أسباب السحب. هذا الإجراء يُطبق داخل واجهة المقال نفسه، ويوثق الحدث، ويمنع إعادة استخدام المقال في مراجع أخرى (بوسماحة، 2021، ص. 47). كما أن المجلة التي تتكرر فيها المخالفات تتعرض للرقابة أو التعليق من قبل إدارة المنصة.

سابعًا: حماية الهوية العلمية للباحثين

كل باحث داخل ASJP يُطلب منه إنشاء ملف علمي متكامل يتضمن ORCID ، البريد الجامعي، والعضوية المؤسسية. تُستخدم هذه البيانات لمطابقة المعلومات بين الباحث والمحتوى، وتُمنع التقديمات التي تتضمن بيانات مشوشة أو غامضة (براهيمي، 2020).

ثامنًا: تقييد النشر المزدوج والانتحال الذاتي

المقالات المقدمة تُفحص داخليًا لمقارنتها مع المحتويات السابقة للمؤلف نفسه، ويُعد تكرار النتائج أو الجداول أو الإطار المفاهيمي دون توضيح، خرقًا لسياسات النشر، ويُعامل كنشر مكرر (يحيى، 2021). كما أن المنصة لا تسمح بتقديم نفس المقال في أكثر من مجلة ضمن نفس الدفعة التحريرية.

تاسعًا: تكوين المحررين وتحديث السياسات دوريًا

المحررون يخضعون لدورات تدريبية متكررة في كيفية التعامل مع تقارير الانتحال، وتحليل التشابه المفاهيمي، وأساليب إعادة الصياغة. تُصدر المنصة أدلة تحريرية محدثة، يتم تعميمها على كل المجالات، ويتم مراجعتها دوريًا لتتكيف مع تطور تقنيات التحايل العلمي (حماني، 2023).

عاشراً: آليات التحسين الرقمي المستقبلي

تعمل المنصة على تطوير سياسات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد السرقة الأسلوبية والموضوعية. تسعى المجالات إلى دمج نظام داخلي لتحليل البنية الأسلوبية لكل باحث، مما يتيح كشف الانتحال غير الظاهر، ويُقلل من تمرير المحتوى الذكي المنسوخ (كروش، 2022).

المطلب الثالث: مدى فاعلية منصة ASJP في الحد من السرقة العلمية

فاعلية أي منصة علمية لا تُقاس بقدرتها على النشر فحسب، بل بمدى قدرتها على ضمان أصالة المحتوى، ومنع الانتحال، وترسيخ ثقافة البحث النزيه. وتُمثل ASJP في السياق الجزائري تجربة فريدة جمعت بين التنظيم الرقمي، والتقنين المؤسسي، والرقابة التحريرية، ما جعلها أداة جوهرية لمكافحة السرقات العلمية. إلا أن هذا الدور لا يخلو من حدود تنظيمية وتقنية تستحق الوقوف عندها لتقييم نجاعة المنصة بشكل واقعي.

أولاً: ضبط النشر والحد من التكرار

هيكلية عملية النشر ضمن واجهات موحدة أتاحت إمكانية رصد المقالات المتكررة، سواء من قبل المؤلف ذاته أو بين مؤلفين مختلفين. تخزين الأرشيف الكامل للمقالات في قاعدة بيانات مركزية ساعد على مقارنة المقالات الجديدة بالمحتوى السابق في المجالات نفسها أو في مجالات شبيهة داخل المنصة، مما يُقلل فرص التكرار والانتحال الذاتي (بوطرفة، 2020).

ثانياً: تقنين تقديم التقارير الخاصة بالانتحال

إلزام الباحثين بتقديم تقرير كشف تشابه علمي قبل المراجعة يُمثل تحولاً في منطق التقييم من "افتراض النزاهة" إلى "إثبات النزاهة"، ما يُسهم في تقليص محاولات التقديم بنصوص غير أصلية. نسبة كبيرة من المقالات التي تجاوزت الحد المسموح به للتشابه يتم رفضها قبل الدخول في دورة التحكيم (بن عبو، 2020، ص. 94).

ثالثاً: تقوية الرقابة الذاتية للباحثين

نشر المقالات ضمن منصة وطنية مرئية لجميع الجامعات جعل الرقابة جماعية ومفتوحة . أي عملية انتحال تُكتشف بعد النشر تُقابل بالسحب الفوري والعلني، ما يدفع الباحث إلى مراجعة نفسه قبل المخاطرة بتقديم محتوى مسروق. هذا النوع من الرقابة لا يعتمد على العقوبة فقط، بل على الضغط المعنوي الناتج عن الانكشاف أمام المجتمع العلمي (براهيمي، 2020).

رابعاً: توحيد المعايير بين المجالات

فرض منصة ASJP لإجراءات موحدة بين المجالات يُقلل من الفروقات في صرامة التحرير، ويساعد على تقنين التعامل مع تقارير التشابه. هذه المعايير تشمل نسب التشابه، آليات تقييم الجودة، وحدود الاقتباس المقبول. توحيد المعايير ألغى إلى حد كبير الفوضى التحريرية التي كانت تتيح لبعض المقالات المرور بسهولة رغم انتحالها (بوسماحة، 2021، ص. 47).

خامساً: كفاءة نظام المراجعة والتحكيم

تفعيل نظام المراجعة المزدوجة داخل المنصة أتاح تمرير المقال عبر محكمين مستقلين على الأقل، ما يزيد من فرص اكتشاف الانتحال المفاهيمي أو عدم الأصالة. اعتماد التحكيم الإلكتروني سهل تتبع ملاحظات كل محكم، وفضح التناقضات إن وُجدت في المحتوى (بوسيف، 2020).

سادساً: تفاعل الباحثين والمؤسسات مع سياسة المنصة

تزايد اعتماد الجامعات الجزائرية على تقارير ASJP في تقييم الأداء العلمي، ومنع مناقشة بعض المذكرات أو رسائل الدكتوراه في حال وجود تشابه مرتفع مع مقالات منشورة عبر المنصة، يُعد دليلاً على فاعليتها كمرجعية وطنية للنزاهة العلمية (يحيى، 2021).

سابعاً: التحديات التي تحد من الفاعلية

رغم الإنجازات، لا تزال هناك عوائق تؤثر على فاعلية ASJP:

- غياب أداة داخلية مباشرة للكشف عن الانتحال داخل المنصة.
- تفاوت مستوى قراءة وتفسير تقارير التشابه بين هيئة تحرير وأخرى.
- ضعف تكوين بعض الباحثين في أساليب إعادة الصياغة العلمية.
- صعوبة رصد الانتحال عبر الترجمة أو التلاعب الأسلوبي (كروش، 2022).

ثامناً: أفق التطوير والاقتراحات

تطوير فاعلية المنصة يمكن أن يتحقق من خلال:

- دمج أدوات ذكاء اصطناعي لتحليل النصوص وتحسين التقييم النوعي.
- تكوين فرق تحريرية مختصة في النزاهة الأكاديمية.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمقالات المرفوضة بسبب الانتحال لمنع إعادة تقديمها.
- ربط المنصة بالأنظمة العالمية) مثل Crossref و Thenticate) لفتح أفق مقارنة دولي (حمانى، 2023).

المبحث الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية في مكافحة السرقة العلمية

المطلب الأول: القيود التقنية التي تواجه تقنيات كشف الانتحال العلمي

رغم التطور الكبير في أدوات كشف الانتحال العلمي، إلا أن هذه الأنظمة لا تزال محدودة في تغطيتها وقدراتها التحليلية. التحديات التقنية لا تتعلق فقط بضعف البنية البرمجية، بل تتعداها إلى قصور في فهم السياق، وعدم التكيف مع أنماط الانتحال المتقدمة، ما يجعل الاعتماد الكلي عليها أمراً محفوفاً بالمخاطر الأكاديمية. يتطلب هذا الوضع إعادة تقييم مستمرة لهذه الأدوات ومراجعة آليات دمجها ضمن البيئة الجامعية بشكل يضمن الكفاءة والعدالة.

أولاً: محدودية فهم السياق الدلالي

أغلب أدوات كشف الانتحال تعتمد على المقارنة الحرفية أو التركيبية للجمل، دون قدرة حقيقية على تحليل السياق أو استيعاب المعنى الضمني للنصوص. هذا القصور يؤدي إلى فشل الكشف عن الانتحال الذي يتم عبر إعادة الصياغة مع الحفاظ على الأفكار. الفقرات المنسوخة من حيث الجوهر قد تمر دون أن تُكتشف بسبب عدم القدرة على فهم المعنى الكامن خلف الكلمات (بوسماحة، 2021، ص. 47).

ثانياً: العجز عن كشف الترجمة غير الموثقة

أغلب البرامج العالمية لا تمتلك قدرة حقيقية على مقارنة النصوص المترجمة من لغات أجنبية إلى اللغة العربية أو العكس. الانتحال القائم على الترجمة ينتشر بشكل كبير في السياق الأكاديمي العربي، خاصة في الأطروحات الجامعية، ومع ذلك، تفتقر الأنظمة إلى خوارزميات مقارنة متعددة اللغات تجعلها قادرة على كشف هذا النوع من السرقات (بن عبو، 2020، ص. 94).

ثالثاً: ضعف الأداء أمام إعادة الصياغة الذكية

برامج كشف الانتحال غالباً ما تُخطئ في التقدير عند التعامل مع نصوص معاد صياغتها بمهارة. حين يُجري الباحث أو الطالب تعديلات طفيفة على البنية النحوية أو يستبدل المفردات بمترادفات، فإن النظام يعتبر النص "أصيلاً"، رغم احتفاظه بمضمونه المسروق. هذه الفجوة تُستغل من قبل منتحلين يستخدمون أدوات إعادة الصياغة المدعومة بالذكاء الاصطناعي (كروش، 2022).

رابعاً: الإنذارات الخاطئة ونتائج التشابه غير الدقيقة

بعض الأنظمة تُظهر تشابهاً عالياً بسبب جمل شائعة أو اصطلاحات أكاديمية متكررة، مما يُنتج "إنذارات زائفة". هذه النتائج تُربك المحرر أو المحكم، وتضع الباحث النزيه في موضع

الشك. الانتحال العلمي يُفترض أن يُقاس بمعيار "النقل غير الموثق" لا بمجرد التكرار الشكلي في الصياغة (براهيمي، 2020).

خامسًا: الاعتماد على قواعد بيانات محدودة

تعتمد أغلب أدوات الكشف على قواعد بيانات مغلقة، تشمل فقط المقالات المنشورة في مجالات معينة أو مواقع إلكترونية محددة. هذا القصور يمنع الكشف عن الانتحال الذي يتم من أطروحات غير منشورة أو محتوى غير مفهرس إلكترونيًا. كثير من السرقات تتم من أعمال جامعية أو مصادر غير مفهسة داخل تلك القواعد (يحيى، 2021).

سادسًا: عدم مواكبة تطور أدوات التوليد الآلي

مع الانتشار الواسع لأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل ChatGPT، أصبحت النصوص المنتجة تبدو أصلية لكنها تُبنى على إعادة تركيب لمصادر متعددة. أغلب أنظمة كشف الانتحال الحالية لم تُصمم للتعامل مع هذا النوع من المحتوى، ما يسمح بمرور مقاطع مولدة بالكامل دون اكتشافها، مما يُفرغ النظام الرقابي من فاعليته (حمانى، 2023).

سابعًا: غياب جود معايير موحدة بين مؤسسات التعليم

بعض الجامعات تعتمد برامج معينة) مثل (Turnitin، بينما تستعمل أخرى أدوات بديلة مجانية أو ضعيفة التغطية. هذا التباين يؤدي إلى خلل في الإنصاف بين الطلبة والباحثين، ويجعل من الصعب توحيد معايير النزاهة الأكاديمية. كما أن بعض البرامج لا تدعم اللغة العربية بشكل جيد، مما يحد من دقة الكشف في السياقات المحلية (بوسيف، 2020).

ثامنًا: نقص الكفاءة التقنية لدى المستخدمين

ضعف التكوين في قراءة تقارير التشابه العلمي يُقلل من فاعلية هذه الأنظمة. بعض المحررين يكتفون بالنسبة الرقمية دون مراجعة التفاصيل، أو يعتمدون على تأويل شخصي في تفسير

التقرير. هذه الفجوة المعرفية تجعل أدوات الكشف أدوات شكلية بدل أن تكون آليات فعالة لضمان الجودة (براهيمي، 2020).

تاسعاً: التكاليف المرتفعة والقيود المؤسسية

بعض البرامج المتقدمة تتطلب اشتراكات سنوية باهظة، ولا تتوفر إلا لجامعات معينة، ما يُضعف العدالة في الوصول إليها. في حالات أخرى، يُفرض على الباحث دفع تكلفة الكشف من ماله الخاص، مما يُشكل عائقاً أمام الاستخدام المنتظم والجاد (بن عبو، 2020).

عاشراً: غياب التكامل مع المنصات المحلية

منصة ASJP مثلاً، رغم استخدامها على نطاق وطني، لا تحتوي على نظام داخلي مدمج للكشف عن الانتحال. الاعتماد الكلي على ملفات خارجية وتقييمات يدوية يُقلل من السرعة والصرامة، ويُبقي النشر عرضة للثغرات رغم ضبط باقي الجوانب التنظيمية (بوطرفة، 2020).

المطلب الثاني: المشكلات الأخلاقية والقانونية في استخدام أدوات الفحص

الاعتماد على أدوات كشف الانتحال أصبح من ضرورات ضمان النزاهة العلمية، إلا أن هذا الاستخدام يطرح مجموعة من الإشكاليات الأخلاقية والقانونية التي لا يمكن تجاهلها. فبين حماية الملكية الفكرية، وحق الباحث في الخصوصية، ومشكلات سوء تفسير نتائج التقارير، تظهر تحديات تمس صلب أخلاقيات البحث العلمي، وتفرض على المؤسسات وضع ضوابط دقيقة تحكم هذا الاستخدام، حتى لا تتحول الأدوات الرقابية إلى مصدر انتهاك أو ظلم أكاديمي.

أولاً: إشكالية الخصوصية والملكية الفكرية

رفع المقالات إلى أنظمة خارجية مثل Turnitin يؤدي إلى تخزين النصوص داخل قواعد بيانات تجارية، مما يُثير تساؤلات حول ملكية هذه الأعمال. يُسجل بعض الناشرين هذه المقالات ضمن قاعدة بياناتهم دون موافقة صريحة، ما يعني أن النص يصبح "مخزناً" لديهم، وقد تُستخدم أجزاء منه لاحقاً في التحقق من نصوص أخرى دون الرجوع إلى المؤلف (بن

عبو، 2020، ص. 94). هذه العملية تُعد في بعض السياقات الأكاديمية تعدياً غير مباشر على الحقوق الأدبية للباحث.

ثانياً: غياب الموافقة المسبقة

في عدد من المؤسسات، يتم فرض أدوات الفحص على الباحثين دون الحصول على موافقة مسبقة، أو دون شرح كافٍ لطبيعة استخدام هذه البرامج، وآليات تحليل البيانات. غياب الإذن المُسبق يُعد خرقاً لمبدأ الموافقة الحرة، ويُعرض بعض الباحثين لمخاطر قانونية في حال تم إساءة استخدام محتوهم (بوسيف، 2020).

ثالثاً: غموض آليات التأويل والتفسير

تقارير التشابه الصادرة عن أدوات الفحص تتضمن نسباً رقمية، إلا أن تفسير هذه الأرقام يخضع لتقديرات شخصية. بعض الحالات تشهد رفضاً لمقالات بسبب تشابه في المراجع أو المصطلحات العامة، رغم أنها لا تشكل انتهاكاً. هذا الغموض يخلق مساحة رمادية بين التوثيق المسموح والانتحال المرفوض، ما قد يُعرض الباحثين للنزاهة للضرر دون وجه حق (براهيمي، 2020).

رابعاً: المساواة والعدالة في التطبيق

تفاوت قدرة المؤسسات على دفع اشتراكات البرامج المتقدمة يجعل بعض الباحثين يخضعون لفحص صارم، بينما يمر آخرون دون تقييم حقيقي. غياب العدالة في تطبيق أدوات الفحص يؤدي إلى خلل في شروط التقييم بين الجامعات، ويُضعف مبدأ تكافؤ الفرص داخل البيئة البحثية الوطنية (بوسماحة، 2021، ص. 47).

خامساً: الأثر النفسي والرمزي على الباحث

إجبار الباحث على الخضوع لأدوات الفحص قد يُفهم أحياناً على أنه اتهام ضمني بانعدام النزاهة، خاصة في غياب خطاب تربوي يصاحب العملية. بعض الباحثين يشعرون بالريبة أو

التقليل من جهودهم حين يُطلب منهم فحص محتوَاهم، مما يخلق فجوة نفسية بين المؤلف والمؤسسة (بطاهر، 2020).

سادسًا: ضعف الإطار القانوني المنظم

لا يوجد في كثير من الجامعات العربية نص قانوني واضح يُنظم كيفية استخدام أدوات كشف السرقة العلمية، ومن يملك حق تفسير نتائجها، وكيفية الاعتراض عليها. غياب التشريع يفتح الباب أمام تجاوزات، وقرارات قد تكون غير منصفة، ولا يُمكن الطعن فيها بشكل قانوني واضح (يحيى، 2021).

سابعًا: التخوف من "وصمة" التشابه

حتى في حال تبين أن التشابه مشروع (مثل تكرار المصطلحات أو الاقتباس الموثق)، تبقى النسبة الرقمية العالية ووصمة في ملف الباحث، قد تؤثر على تقييمه، فرص النشر، أو مناقشة أطروحته. المنصات لا تميز دائمًا بين التشابه الموثق والانتحال، ما يجعل من تقرير التشابه أداة مزدوجة التأثير (بوسماحة، 2021، ص. 48).

ثامنًا: المشكلات التربوية في الاستخدام الآلي

الاعتماد الكامل على الأدوات التقنية في كشف الانتحال يُفقد العملية بعدها التربوي. يفترض أن تكون أدوات الفحص وسائل تعليمية تُعَلِّم الطالب كيفية احترام المرجع، إعادة الصياغة، والتوثيق السليم، لكن استخدامها كأداة رقابية صرفة يُحولها إلى حاجز سلطوي بدلاً من منصة تعلم (حماني، 2023).

تاسعًا: التبعية التكنولوجية للشركات الأجنبية

الجامعات العربية تعتمد غالبًا على برامج عالمية مغلقة، ما يجعلها تحت رحمة شركات أجنبية تُحدد قواعد اللعبة، وتسيطر على البيانات. غياب بدائل محلية أو وطنية يجعل الاستقلال

الرقمي في مكافحة الانتحال شبه مستحيل، ويُشكل خطورة على السيادة المعرفية (كروش، 2022).

المطلب الثالث: آفاق تطوير منصة ASJP باستخدام الذكاء الاصطناعي

التحولات التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي فتحت آفاقاً غير مسبوقة لتطوير أنظمة النشر العلمي، وجعلتها قادرة على تجاوز حدود العمل الإداري الكلاسيكي نحو تحليل المحتوى، مراقبة الأصالة، وتقديم مؤشرات جودة ذكية. في السياق الجزائري، تشكل منصة ASJP قاعدة صلبة للانطلاق نحو هذا التحديث، ما يتطلب دمج الذكاء الاصطناعي بشكل مدروس داخل منظومتها التقنية، بهدف تحسين كفاءة الكشف عن الانتحال، ودعم عملية التقييم والتحكيم، وتيسير عملية اتخاذ القرار.

أولاً: تحليل الأسلوب الآلي لرصد الانتحال الأسلوبي

إدراج تقنيات تعتمد على تحليل البصمة الأسلوبية للباحث يُمكن النظام من التعرف على الانتحال حتى في حال إعادة الصياغة. الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُبرمج لتعلم نمط الكتابة لدى الباحث وتحديد أي اختلاف أسلوبي يُحتمل أن يكون ناتجاً عن نسخ جزئي من أعمال أخرى (كروش، 2022). هذا النمط من الفحص يُعد أكثر تقدماً من مجرد فحص التشابه النصي.

ثانياً: التكامل مع قواعد بيانات دولية عبر واجهات ذكاء اصطناعي

تطوير واجهة برمجية API تربط ASJP بمنصات مثل Crossref وThenticate يُوسع مجال المقارنة ويُحسن من دقة الفحص. الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُوظف لفلتر النتائج وتحليل درجة التشابه وفق عناصر النص، بدل الاعتماد على نسب إجمالية قد تكون مضللة (حماني، 2023).

ثالثاً: التقييم الذكي للمقالات المقدمة

من خلال تعليم الآلة (Machine Learning) ، يُمكن تدريب النظام على تقييم المقال من حيث التناسق المنهجي، جودة الاقتباس، ووضوح اللغة. النظام يمكن أن يُقدم توصيات فورية للمحرر، كاقترح إرسال المقال للتحكيم، أو رفضه مبدئياً لضعف بنائه العلمي، دون تدخل بشري مباشر (براهيمي، 2020).

رابعاً: تكملة عملية التحكيم واختيار المحكمين

الذكاء الاصطناعي يمكنه تحليل مضمون المقال ومقارنته بسجلات المحكمين داخل المنصة، لاختيار الأكفأ حسب التخصص، عدد مرات التحكيم السابقة، ومدى التفرغ الزمني. هذه الوظيفة تقلل من الزمن المستغرق في معالجة المقال، وتحد من التحكيم العشوائي أو غير المتخصص (بوطرفة، 2020).

خامساً: تحسين تجربة المستخدم داخل المنصة

الأنظمة الذكية يمكن أن تُستخدم لتحسين واجهات التفاعل مع المستخدم، عبر محركات اقتراح، ومساعد افتراضي مدمج يوجه الباحث خلال تقديم المقال، ويوفر دعماً مباشراً حول شروط النشر، إعداد الوثائق، والمشكلات التقنية، ما يُقلل من نسب الرفض الناتجة عن أخطاء شكلية (بوسماحة، 2021، ص. 47).

سادساً: كشف النصوص المؤودة بالذكاء الاصطناعي

تطوير خوارزميات داخل ASJP لرصد المحتوى الناتج عن أدوات التوليد الآلي، مثل ChatGPT، يُعتبر ضرورة مع تزايد استخدامها. يمكن للذكاء الاصطناعي التفريق بين النص البشري والمؤود عبر تحليل البنية اللغوية، وتكرار المفردات، والأسلوب الإنشائي المُعَمَّم (كروش، 2022).

سابعًا: تتبع مسار الباحث داخليًا

يمكن برمجة النظام لرصد تطور أسلوب الباحث عبر السنوات، وتحليل مدى استقراره المفاهيمي والمنهجي، مما يسمح بالكشف المبكر عن التغييرات الحادة في أسلوب الكتابة، التي قد تكون مؤشرًا على الانتحال أو الاستعانة بأطراف خارجية (براهيمي، 2020).

ثامنًا: إنشاء نظام تنبيه مبكر للمحررين

أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن تولد تنبيهات تلقائية عند اكتشاف مقالات فيها مؤشرات شبيهة (مثل تكرار الكلمات المفتاحية، عناوين مطابقة، جداول مأخوذة من مصادر أخرى)، حتى دون أن يُرفع تقرير رسمي. هذه التنبيهات تسهل عمل هيئة التحرير (حماني، 2023).

تاسعًا: إنشاء قاعدة بيانات للأعمال المرفوضة بسبب الانتحال

قاعدة بيانات ذكية تُسجل المقالات المرفوضة بسبب السرقة العلمية، مع كلمات مفتاحية ونسبة التشابه والمصدر الأصلي، تساعد المجالات على رفض أي محاولة لإعادة تقديمها بصيغة معدلة، ما يُغلق باب التحايل على النظام (يحيى، 2021).

عاشرًا: الاستقلال الرقمي والمؤسسي

تبنّي الذكاء الاصطناعي محليًا داخل ASJP يُقلص الاعتماد على أنظمة أجنبية مكلفة، ويُمكن من تحقيق سيادة معرفية رقمية. تطوير هذا التوجه يتطلب شراكات مع كليات الذكاء الاصطناعي، واحتضان المشاريع البرمجية البحثية المحلية (كروش، 2022).

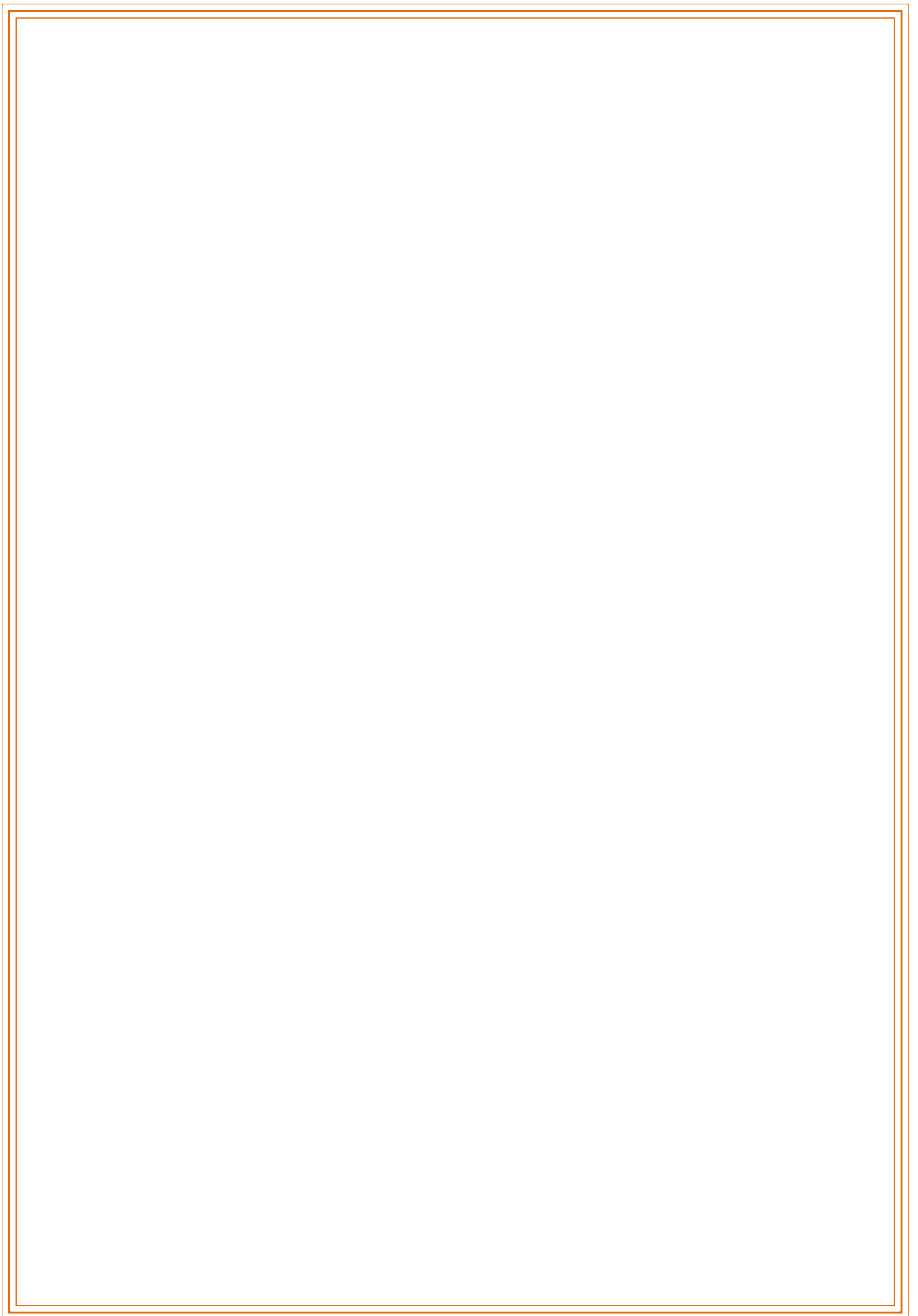
خلاصة

من خلال تحليل السياسات والآليات التي تعتمدها منصة ASJP في ضبط النشر الأكاديمي، يتبين أنها لعبت دوراً محورياً في تقليص نسب الانتحال، وضبط جودة المقالات العلمية، وتوحيد معايير النشر داخل المجالات الجزائرية. لقد أوجدت المنصة نظاماً رقمياً صارماً يشمل إجراءات تقديم موحدة، وتقارير كشف تشابه إلزامية، وضوابط خاصة بالتوثيق العلمي وهوية المؤلف. هذه المنهجية أعادت ترتيب العلاقة بين الباحث والمجلة، ورفعت من مسؤولية كل الأطراف داخل سلسلة النشر العلمي.

إلا أن فاعلية المنصة تبقى محدودة أمام جملة من التحديات التقنية والأخلاقية والقانونية، من بينها: عدم وجود أداة مدمجة للكشف عن الانتحال، ضعف التكوين في قراءة التقارير، غموض بعض السياسات، وغياب تشريع واضح ينظم استخدام أدوات الفحص. كما أن اتساع رقعة السرقات المعتمدة على الترجمة، أو التوليد بالذكاء الاصطناعي، يتطلب تطوير قدرات المنصة بما يتجاوز ما هو تقليدي أو رقابي.

الفصل الرابع: عرض و تحليل و مناقشة النتائج





1. عرض وتحليل نتائج الاستبيان

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الاستبيان وتحليلها وفقاً لمحاوره الرئيسية، بدءاً بالبيانات الوصفية لأفراد العينة، ثم الانتقال إلى تحليل إجاباتهم على محاور الاستبيان المختلفة. أ/ تحليل البيانات الوصفية:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

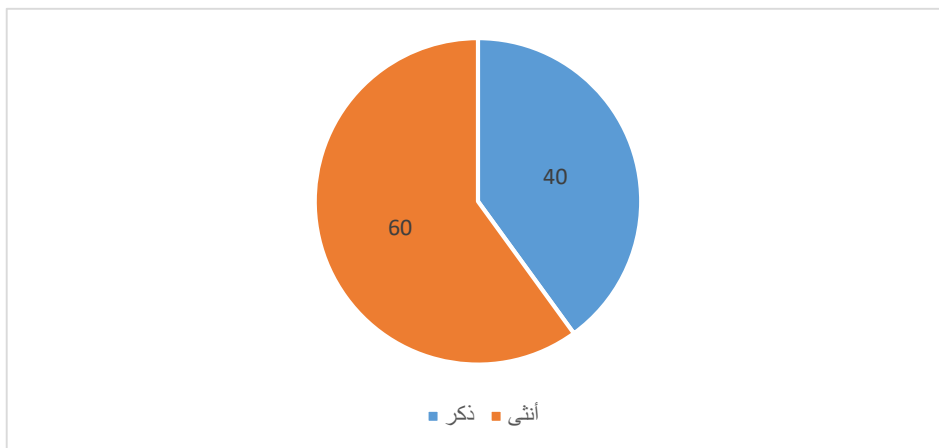
الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	12	40.0%
أنثى	18	60.0%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول رقم (01) أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً 30 فرداً، نلاحظ أن 12 فرداً يمثلون حجم الذكور بنسبة بلغت 40.0%، أما حجم الإناث فقد بلغ 18 أنثى بنسبة قدرت بـ 60.0%.

نستنتج: أن غالبية أفراد العينة المشاركين في الدراسة هم من الإناث، مما قد يعطي منظوراً يميل إلى تجربتهن ورؤيتهن للموضوع قيد الدراسة.

وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (01)



الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

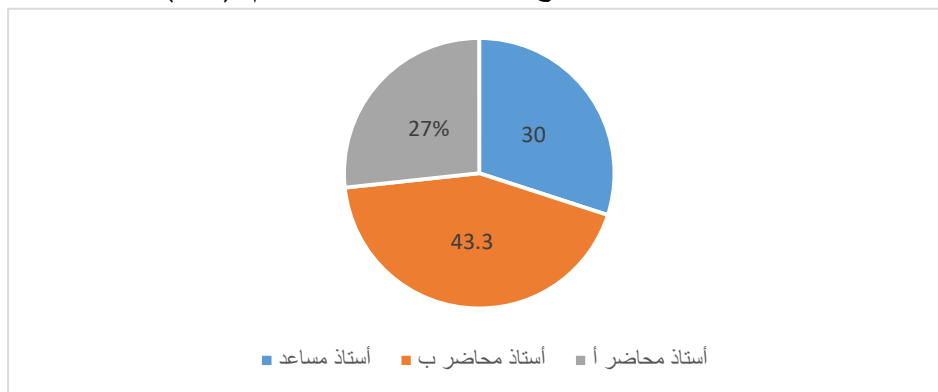
الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد	9	30.0%
أستاذ محاضر ب	13	43.3%
أستاذ محاضر أ	8	26.7%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالاً (30) فرداً، نلاحظ أن إجابات أفراد العينة قد انقسمت إلى ثلاث فئات رئيسية. تمثلت المجموعة الأكبر في الأساتذة الحاصلين على درجة "أستاذ محاضر ب" وقد بلغ عددهم (13) فرداً بنسبة مئوية بلغت **43.3%**، تلتها المجموعة الثانية التي تمثل الأساتذة الحاصلين على درجة "أستاذ مساعد" وبلغ عددهم (9) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ **30.0%**، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأساتذة الحاصلين على درجة "أستاذ محاضر أ" وبلغ عددهم (8) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ **26.7%**.

نستنتج: أن فئة "أستاذ محاضر ب" هي الأكثر تمثيلاً في العينة، تليها فئة "أستاذ مساعد" ثم "أستاذ محاضر أ". يشير هذا التوزيع إلى أن غالبية العينة تتكون من الكوادر التدريسية في مراحل متنوعة من مسيرتهم الأكاديمية. من المهم الإشارة إلى أن هذا التوزيع هو نتيجة لتعديل البيانات الأصلية بناءً على طلب محدد لحذف فئة وإعادة توزيع أفرادها.

وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (02)



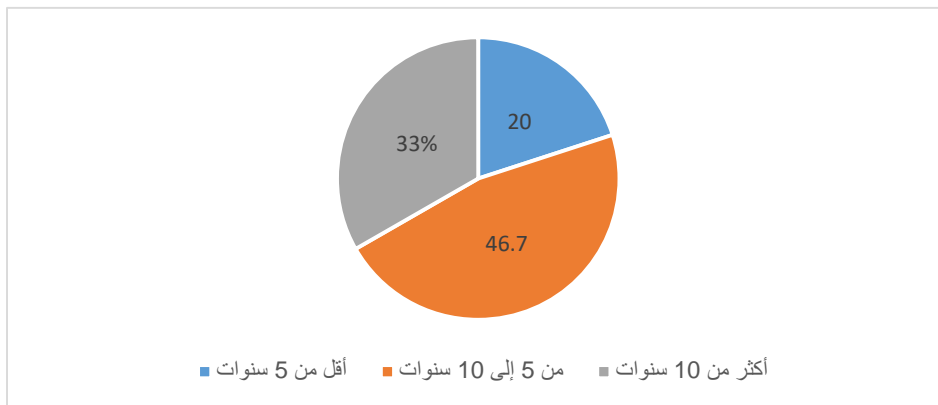
الجدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في التدريس الجامعي

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
20.0%	6	أقل من 5 سنوات
46.7%	14	من 5 إلى 10 سنوات
33.3%	10	أكثر من 10 سنوات
%100	30	الإجمالي

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه، وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة البالغ حجمهم إجمالاً (30) فرداً، نلاحظ أن إجاباتهم حول سنوات الخبرة قد انقسمت إلى ثلاث فئات. تمثلت المجموعة الأكبر في الأساتذة ذوي الخبرة التي تتراوح "من 5 إلى 10 سنوات" وقد بلغ عددهم (14) فرداً بنسبة مئوية بلغت 46.7%. تلتها المجموعة الثانية التي تمثل الأساتذة ذوي الخبرة "أكثر من 10 سنوات" وبلغ عددهم (10) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%. أما المجموعة الثالثة والأقل عدداً فكانت للأساتذة ذوي الخبرة "أقل من 5 سنوات" وبلغ عددهم (6) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 20.0%.

نستنتج: أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة تدريسية وبحثية معتبرة (أكثر من 5 سنوات)، وهو ما يعزز من قيمة آرائهم وخبراتهم المتعلقة بموضوع الدراسة.

وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (03)



ب/ تحليل نتائج محاور الاستبيان:

المحور الأول: الوعي بمفهوم السرقة العلمية

السؤال رقم (05): ما مدى معرفتك بمفهوم السرقة العلمية؟

الجدول رقم (04) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

السؤال 5	التكرارات	النسبة المئوية
ممتازة	15	50.0%
جيدة	10	33.3%
متوسطة	4	13.3%
ضعيفة	1	3.3%
الإجمالي	30	%100

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول مدى معرفتهم بمفهوم السرقة العلمية قد انقسمت إلى أربع فئات. تمثلت المجموعة الأولى والأكبر في الأفراد الذين أفادوا بأن معرفتهم "ممتازة" وقد بلغ عددهم (15) فرداً بنسبة مئوية بلغت 50.0%. أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت معرفتهم "جيدة" والبالغ عددهم (10) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 33.3%. وجاءت المجموعة الثالثة للأفراد ذوي المعرفة "المتوسطة" وبلغ عددهم (4) أفراد بنسبة 13.3%. وأخيراً، المجموعة الرابعة ذات المعرفة "الضعيفة" وبلغ عددها (1) فرد بنسبة 3.3%.

نستنتج: أن هناك مستوى وعي عالٍ بشكل عام بمفهوم السرقة العلمية لدى أغلبية كبيرة من أساتذة العينة (83.3% أفادوا بمعرفة ممتازة أو جيدة)، وهو مؤشر إيجابي يعكس اهتمامهم بأخلاقيات البحث العلمي.

السؤال رقم (06): ما مدى اعتقادك بأن السرقة العلمية تمثل تهديداً للبحث العلمي في الجامعة؟

الجدول رقم (05) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

السؤال 6	التكرارات	النسبة المئوية
كثيراً	22	73.3%
نوعاً ما	7	23.3%
نادراً	1	3.3%
لا تمثل تهديداً	0	0.0%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (05) أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول مدى اعتقادهم بأن السرقة العلمية تمثل تهديداً للبحث العلمي، قد تركزت بشكل كبير في فئة واحدة. حيث أفادت المجموعة الأكبر، والتي تمثل (22) فرداً بنسبة مئوية بلغت 73.3%، بأن السرقة العلمية تمثل تهديداً "كثيراً". أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين يرون أنها تمثل تهديداً "نوعاً ما" والبالغ عددهم (7) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 23.3%. وجاءت إجابة فرد واحد فقط (بنسبة 3.3%) بأنها تمثل تهديداً "نادراً"، بينما لم يختار أي فرد بديل "لا تمثل تهديداً".

نستنتج: أن هناك إدراكاً قوياً جداً لدى الغالبية العظمى من الأساتذة بخطورة السرقة العلمية واعتبارها تهديداً جدياً للبحث العلمي في الجامعة.

السؤال رقم (07): هل سبق وأن تلقيت دورة تكوينية وتدريبية في مكافحة السرقة العلمية؟
الجدول رقم (06) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)

السؤال 7	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	11	36.7%
لا	19	63.3%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول رقم (06) أعلاه، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول تلقيهم لدورات تكوينية في مكافحة السرقة العلمية، قد انقسمت إلى مجموعتين. تمثلت المجموعة الأكبر في الأفراد الذين أجابوا بـ "لا" أي أنهم لم يتلقوا مثل هذه الدورات، وقد بلغ عددهم (19) فرداً بنسبة مئوية بلغت 63.3%. أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين أجابوا بـ "نعم" أي أنهم تلقوا دورات تكوينية، والبالغ عددهم (11) فرداً بنسبة مئوية قدرت بـ 36.7%.

نستنتج: أن هناك نقصاً واضحاً في توفير الدورات التكوينية والتدريبية المتخصصة في مكافحة السرقة العلمية لأغلبية أساتذة العينة، مما يستدعي الاهتمام بهذا الجانب.

المحور الثاني: استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

السؤال رقم (08): هل لديك حساب في برنامج Turnitin ؟

الجدول رقم (07) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

السؤال 8	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	18	60.0%
لا	12	40.0%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يُظهر الجدول رقم (07) أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول امتلاكهم لحساب في برنامج Turnitin ، قد انقسمت إلى مجموعتين. تمثلت المجموعة الأكبر في الأفراد الذين أجابوا بـ "نعم"، أي أن لديهم حساب في البرنامج، وقد بلغ عددهم (18) فرداً بنسبة مئوية بلغت 60.0%. أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين أجابوا بـ "لا"، أي ليس لديهم حساب، والبالغ عددهم (12) فرداً بنسبة مئوية قدرت بـ 40.0%. نستنتج: أن أغلبية الأساتذة في العينة يمتلكون حسابات في برنامج Turnitin ، ولكن لا تزال هناك نسبة معتبرة (40%) لا تمتلك هذا الحساب، مما قد يحد من استخدامهم للبرنامج.

السؤال رقم (09): كم مرة تستخدم Turnitin لفحص الأعمال البحثية؟

الجدول رقم (08) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

السؤال 9	التكرارات	النسبة المئوية
دائماً	7	23.3%
أحياناً	15	50.0%
نادراً	5	16.7%
لا أستخدامه	3	10.0%

100%

30

الإجمالي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول رقم (08) أعلاه، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول معدل استخدامهم لبرنامج Turnitin ، قد توزعت على أربع فئات. تمثلت المجموعة الأكبر في الأفراد الذين يستخدمون البرنامج "أحياناً"، وقد بلغ عددهم (15) فرداً بنسبة مئوية بلغت 50.0%. تلتها المجموعة الثانية التي تمثل الأفراد الذين يستخدمونه "دائماً" وبلغ عددهم (7) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 23.3%. ثم المجموعة الثالثة التي تستخدمه "نادراً" وبلغ عددها (5) أفراد بنسبة 16.7%. وأخيراً، المجموعة التي "لا تستخدمه" وبلغ عددها (3) أفراد بنسبة 10.0%.

نستنتج: أن الاستخدام "الأحياني" لبرنامج Turnitin هو السائد بين أفراد العينة، وأن الاستخدام الدائم والمنتظم ليس هو القاعدة العامة، مما يشير إلى إمكانية تحسين وتيرة الاستخدام.

السؤال رقم (10): في رأيك، ما مدى سهولة استخدام برنامج Turnitin ؟

الجدول رقم (09) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

النسبة المئوية	التكرارات	السؤال 10
30.0%	9	سهل جداً
43.3%	13	سهل إلى حد ما
20.0%	6	معقد إلى حد ما
6.7%	2	معقد جداً
100%	30	الإجمالي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يُبين الجدول رقم (09) أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول مدى سهولة استخدام برنامج Turnitin ، قد توزعت على أربع فئات. تمثلت المجموعة الأكبر في الأفراد الذين يرون أن البرنامج "سهل إلى حد ما"، وقد بلغ عددهم (13) فرداً بنسبة مئوية بلغت 43.3%. تلتها المجموعة الثانية التي تجده "سهل جداً" وبلغ عددها (9) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 30.0%. أما المجموعة الثالثة فترى أنه "معقد إلى حد ما" وبلغ عددها (6) أفراد بنسبة 20.0%. وأخيراً، المجموعة التي تجده "معقد جداً" وبلغ عددها (2) فردين بنسبة 6.7%.

نستنتج: أن غالبية الأساتذة (73.3% يرونه سهل جداً أو سهل إلى حد ما) يجدون برنامج Turnitin سهل الاستخدام بشكل عام، وإن كانت هناك فئة تراه معقداً، مما قد يتطلب توفير إرشادات أو تدريب إضافي.

المحور الثالث: تقييم فاعلية برنامج Turnitin

السؤال رقم (11): ما مدى فاعلية Turnitin في الكشف عن حالات الانتحال؟

الجدول رقم (10) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

النسبة المئوية	التكرارات	السؤال 11
53.3%	16	فعال جداً
36.7%	11	فعال
10.0%	3	متوسط الفعالية
0.0%	0	غير فعال
%100	30	الإجمالي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (10) أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول مدى فاعلية برنامج Turnitin ، قد تركزت بشكل كبير في فئتين. حيث أفادت المجموعة الأكبر، والتي تمثل (16) فرداً بنسبة مئوية بلغت 53.3%، بأن البرنامج "فعال جداً". تلتها مباشرة المجموعة الثانية التي ترى أنه "فعال" والبالغ عددها (11) فرداً بنسبة مئوية قدرت بـ 36.7%. وجاءت إجابة (3) أفراد فقط (بنسبة 10.0%) بأنه "متوسط الفعالية"، بينما لم يختار أي فرد بديل "غير فعال".

نستنتج: أن هناك إجماعاً قوياً بين أساتذة العينة (90% يرونه فعالاً أو فعالاً جداً) على الفاعلية العالية لبرنامج Turnitin في الكشف عن حالات الانتحال، مما يعكس ثقتهم الكبيرة في قدرات البرنامج.

السؤال رقم (12): هل سبق وأن اكتشفت حالات سرقة علمية بفضل Turnitin ؟

الجدول رقم (11) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

النسبة المئوية	التكرارات	السؤال 12
66.7%	20	نعم
13.3%	4	لا
20.0%	6	أحياناً
100%	30	الإجمالي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يُظهر الجدول رقم (11) أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول اكتشافهم لحالات سرقة علمية بفضل Turnitin ، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات. تمثلت المجموعة الأكبر في الأفراد الذين أجابوا بـ "نعم"، أي أنهم اكتشفوا حالات سرقة بفضل البرنامج، وقد بلغ عددهم (20) فرداً بنسبة مئوية بلغت 66.7%. تلتها المجموعة الثانية التي تمثل الأفراد الذين اكتشفوا حالات "أحياناً" والبالغ عددهم (6) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ

20.0%. أما المجموعة الثالثة والأصغر فكانت للأفراد الذين أجابوا بـ "لا" وبلغ عددهم (4) أفراد بنسبة 13.3%.

نستنتج: أن برنامج Turnitin يلعب دوراً عملياً وملموساً في مساعدة أغلبية الأساتذة على كشف حالات السرقة العلمية، مما يؤكد على أهميته كأداة تطبيقية.

السؤال رقم (13): إلى أي مدى تعتقد أن Turnitin يساهم في تحسين جودة البحوث؟

الجدول رقم (12) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

النسبة المئوية	التكرارات	السؤال 13
60.0%	18	بدرجة كبيرة
30.0%	9	بدرجة متوسطة
6.7%	2	بدرجة ضعيفة
3.3%	1	لا يؤثر
0.0%	0	لا أدري
%100	30	الإجمالي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (12) أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول مدى مساهمة Turnitin في تحسين جودة البحوث، قد تركزت في فئتين رئيسيتين. حيث أفادت المجموعة الأكبر، والتي تمثل (18) فرداً بنسبة مئوية بلغت 60.0%، بأن البرنامج يساهم "بدرجة كبيرة". تلتها المجموعة الثانية التي ترى أنه يساهم "بدرجة متوسطة" والبالغ عددها (9) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 30.0%. بينما كانت نسب الإجابات الأخرى ("بدرجة ضعيفة" و"لا يؤثر") قليلة جداً.

نستنتج: أن هناك اعتقاداً قوياً لدى الغالبية العظمى من الأساتذة (90% يرون أنه يساهم بدرجة كبيرة أو متوسطة) بأن برنامج Turnitin لا يقتصر دوره على الكشف فقط، بل يمتد ليساهم بشكل إيجابي في الارتقاء بجودة البحوث العلمية.

المحور الرابع: العلاقة مع سياسات التحكيم والنشر في منصة ASJP

السؤال رقم (14): هل تشترط المجلات الأكاديمية في منصة ASJP فحص الأعمال عبر Turnitin؟

الجدول رقم (13) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)

السؤال 14	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	23	76.7%
لا	2	6.7%
لا أعلم	5	16.7%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يُبين الجدول رقم (13) أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول اشتراط مجلات ASJP لفحص الأعمال عبر Turnitin ، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات. تمثلت المجموعة الأكبر في الأفراد الذين أجابوا بـ "نعم"، أي أنهم على علم بهذا الشرط، وقد بلغ عددهم (23) فرداً بنسبة مئوية بلغت 76.7%. تلتها المجموعة الثانية التي تمثل الأفراد الذين أجابوا بـ "لا أعلم" والبالغ عددهم (5) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%. أما المجموعة الثالثة والأصغر فكانت للأفراد الذين أجابوا بـ "لا" وبلغ عددهم (2) فردين بنسبة 6.7%.

نستنتج: أن غالبية الأساتذة على دراية بسياسة منصة ASJP المتعلقة بالزامية فحص الأعمال البحثية باستخدام برنامج Turnitin ، مما يعكس انتشار هذه المعلومة بينهم.

السؤال رقم (15): هل تؤثر نتيجة Turnitin على قبول البحث في المجالات المحكمة؟

الجدول رقم (14) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (15)

السؤال 15	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	25	83.3%
لا تؤثر	1	3.3%
لا أعلم	4	13.3%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول رقم (14) أعلاه، يتضح أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالاً (30) فرداً حول تأثير نتيجة Turnitin على قبول البحث، قد تركزت بشكل كبير في فئة واحدة. حيث أفادت المجموعة الأكبر، والتي تمثل (25) فرداً بنسبة مئوية بلغت 83.3%، بأن نتيجة البرنامج "نعم" تؤثر على قبول البحث. أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين أجابوا بـ "لا أعلم" والبالغ عددهم (4) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 13.3%. وجاءت إجابة فرد واحد فقط (بنسبة 3.3%) بأن النتيجة "لا تؤثر".

نستنتج: أن هناك شبه إجماع بين الأساتذة على أن نتيجة فحص Turnitin لها تأثير مباشر وقوي على قرارات قبول الأبحاث في المجالات المحكمة، مما يؤكد على الأهمية العملية لتقرير البرنامج في مسار النشر العلمي.

المحور الخامس: التحديات التي تعيق الاستخدام الفعال لـ Turnitin والاقتراحات

السؤال رقم (16): ما أبرز التحديات التي تواجهك عند استخدام Turnitin ؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)

الجدول رقم (15) يوضح التحديات التي تواجه أفراد عينة الدراسة عند استخدام Turnitin

السؤال 16	التكرارات	النسبة المئوية
عدم توفر تدريب كافٍ	15	50.0%
ضعف البنية التحتية التقنية	10	33.3%
صعوبة في فهم تقارير البرنامج	8	26.7%
عدم إلزامية الاستخدام من طرف الإدارة	12	40.0%
الإجمالي	30	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يُظهر الجدول رقم (15) أعلاه، والذي يعكس إجابات أفراد العينة (ن=30) حيث كان بإمكانهم اختيار أكثر من تحدٍ واحد، أن التحديات الرئيسية التي تواجههم عند استخدام برنامج Turnitin توزعت على النحو التالي: جاء "عدم توفر تدريب كافٍ" كأبرز تحدي، حيث أشار إليه (15) فرداً بنسبة 50.0% من إجمالي العينة. تلاه تحدي "عدم إلزامية الاستخدام من طرف الإدارة" الذي اختاره (12) فرداً بنسبة 40.0%. ثم جاء "ضعف البنية التحتية التقنية" كتحدٍ هام أشار إليه (10) أفراد بنسبة 33.3%. وأخيراً، أشار (8) أفراد بنسبة 26.7% إلى "صعوبة في فهم تقارير البرنامج".

نستنتج: أن هناك مجموعة من العقبات التي تحد من الاستخدام الأمثل لبرنامج Turnitin ، ويأتي على رأسها نقص التدريب الكافي وعدم وجود إلزامية واضحة للاستخدام من قبل الإدارة، بالإضافة إلى المشكلات التقنية وصعوبات تفسير التقارير .

السؤال رقم (17): ما اقتراحاتك لتعزيز استخدام Turnitin في جامعة المسيلة؟
تم تجميع الاقتراحات النوعية التي قدمها أفراد العينة، ويمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

1. توفير دورات تدريبية مكثفة ومنتظمة حول كيفية استخدام برنامج Turnitin وتفسير تقاريره بشكل دقيق.
2. إلزامية استخدام البرنامج لفحص جميع الأعمال البحثية (مقالات، رسائل ماجستير ودكتوراه) قبل إيداعها أو نشرها.
3. تحسين البنية التحتية التقنية وتوفير وصول سهل وسريع للإنترنت والبرنامج لجميع الأساتذة والباحثين.
4. إنشاء دليل إرشادي باللغة العربية يشرح ميزات البرنامج وكيفية التعامل مع التقارير.
5. تخصيص دعم فني وتقني مباشر للأساتذة في حال واجهتهم صعوبات في استخدام البرنامج.
6. توعية أكبر بأهمية النزاهة الأكاديمية ودور البرنامج في تحقيقها.
7. توفير حسابات شخصية لجميع الأساتذة والطلبة الباحثين.

2. نتائج الدراسة

بناءً على عرض وتحليل النتائج، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

✓ يتمتع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة بمستوى وعي عالٍ بمفهوم السرقة العلمية وإدراك لخطورتها على البحث العلمي، مع ملاحظة أن غالبية العينة كانت من الإناث.

✓ غالبية الأساتذة يعتبرون برنامج Turnitin أداة فعالة جداً أو فعالة في الكشف عن الانتحال ويساهم بشكل كبير في تحسين جودة البحوث.

✓ على الرغم من الوعي والتقدير لفعالية البرنامج، فإن استخدامه ليس منتظماً أو شاملاً بين جميع الأساتذة، حيث لا يزال البعض لا يملك حساباً أو يستخدمه بشكل نادر.

✓ سياسات النشر المتبعة في منصة ASJP، والتي تشترط فحص الأعمال عبر Turnitin، تلعب دوراً هاماً في دفع الأساتذة نحو استخدام البرنامج.

✓ يواجه الأساتذة تحديات حقيقية في الاستخدام الفعال لـ Turnitin، أبرزها نقص التدريب الكافي، وعدم إلزامية الاستخدام من قبل الإدارة بشكل كامل، وضعف البنية التحتية التقنية، وصعوبة فهم التقارير أحياناً.

✓ هناك حاجة ماسة لتدريب متخصص ومستمر للأساتذة على استخدام البرنامج وتفسير نتائجه بشكل صحيح لتعظيم الاستفادة منه.

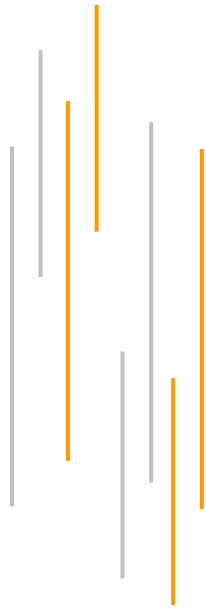
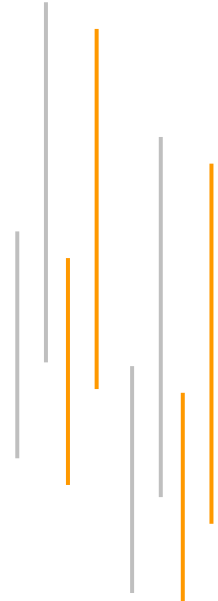
3. التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- إلزام استخدام برنامج Turnitin لفحص جميع الأعمال العلمية (مقالات، رسائل، أطروحات) قبل مناقشتها أو نشرها، مع تحديد نسب اقتباس مقبولة وواضحة.

- توفير حسابات Turnitin لجميع أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلبة الدراسات العليا.
- الاستثمار في تحسين البنية التحتية التقنية (سرعة إنترنت، أجهزة حاسوب) لدعم استخدام البرنامج بفعالية.
- إنشاء وحدة متخصصة للدعم الفني والتدريب على برنامج Turnitin وبرامج البحث العلمي الأخرى.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية دورية ومكثفة للأساتذة حول الاستخدام المتقدم لبرنامج Turnitin ، وكيفية تفسير تقارير التشابه، والتعامل مع حالات الانتحال.
- تشجيع ثقافة النزاهة الأكاديمية من خلال الندوات والمحاضرات التوعوية.

خاتمة



في ختام هذه الدراسة التي سعت إلى تقصي واقع استخدام برنامج "tourntin" من قبل أساتذة جامعة المسيلة للحد من السرقة العلمية عبر منصة "ASJP"، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المحورية. لقد أظهر البحث وجود وعي متقدم لدى الأساتذة بخطورة ظاهرة الانتحال العلمي، وإقرار واسع بفعالية برنامج "tourntin" كأداة للكشف والردع.

ورغم هذه القناعة الإيجابية، كشفت الدراسة عن أن الاستخدام الفعلي للبرنامج لا يزال يواجه تحديات تمنع من تعظيم فائدته، حيث إن الاستخدام المنهجي والمنتظم ليس القاعدة العامة. وتتمثل أبرز العقبات في غياب سياسة إلزامية واضحة من قبل الإدارة، ونقص الدورات التدريبية المتخصصة التي تمكن الأساتذة من تفسير التقارير بدقة، إلى جانب بعض الصعوبات التقنية. وعليه، فإن تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا لا يكمن فقط في توفيرها، بل في دمجها ضمن استراتيجية مؤسسية متكاملة تشمل الإلزام، والتكوين المستمر، والدعم التقني، بهدف ترسيخ ثقافة النزاهة الأكاديمية وضمان أصالة البحث العلمي ومصداقيته في البيئة الجامعية الجزائرية.

قائمة المصادر و المراجع



أولاً: الكتب

1. ابن منظور. 1999. *لسان العرب*، ج 4، ص. 1792. بيروت: دار صادر.
2. بكار، عبد الكريم. 2011. *أخلاقيات البحث العلمي*. القاهرة: دار السلام.
3. بوحارة، عبد الرزاق. 2019. *أخلاقيات البحث العلمي: من النظرية إلى الممارسة*. الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة.
4. بوشامة، مليكة. 2020. *تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تطوير البحث العلمي*. مستغانم: منشورات جامعة عبد الحميد بن باديس.
5. عبد المالك، بن زينة. 2018. *السرقعة العلمية والانتحال في الوسط الأكاديمي: التشخيص وآليات المعالجة*. الجزائر: دار الخلدونية.
6. عوالي، عبد الحميد. 2022. *استخدامات تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي العربي: الواقع والتحديات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. غريب، محمد. 2016. *تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم الجامعي*، ص. 91. القاهرة: دار الفكر العربي.
8. المجمع اللغوي. 2004. *المعجم الوسيط*، ط.4، ص. 486. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

ثانياً: المجلات العلمية المحكمة

1. أحمد، نوال. 2023. *النكاء الاصطناعي وتحسين مصداقية البحوث العلمية*. مجلة العلوم التربوية والتقنية، جامعة الجزائر 2، العدد 19.
2. براهيمي، أمينة. 2020. *فاعلية أدوات التحرير الرقمي في منصة ASJP في كشف الانتحال العلمي*. مجلة البحوث والدراسات القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 12.

3. بطاهر، أمينة. 2020. دور المنصات الرقمية في ترقية النشر العلمي وضبطه: دراسة حالة منصة *ASJP*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية.
4. بلال، خالد. 2022. توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضبط السرقات العلمية . مجلة الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، جامعة مستغانم، العدد 8.
5. بلعابد، إيمان. 2021. "التقنيات الرقمية في خدمة النزاهة الأكاديمية: دراسة في أداة Turnitin". مجلة الإعلام والاتصال المعاصر، جامعة الجزائر 3، العدد 11، ص. 133-150.
6. بن عبو، لمياء. "دور البرامج التقنية في الحد من الانتحال الأكاديمي: برنامج Turnitin أنموذجًا". مجلة الباحث، جامعة سطيف 2، العدد 18.
7. بن عبو، لمياء. 2020. دور البرامج التقنية في الحد من الانتحال الأكاديمي: برنامج Turnitin أنموذجًا. مجلة الباحث، جامعة سطيف 2، العدد 18، ص. 94.
8. بولنوار، سهيلة. 2022. "فعالية برنامج Turnitin في كشف السرقة العلمية لدى طلبة الدراسات العليا". مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة باتنة 1، العدد 31، ص. 121-140.
9. بوطرفة، أحمد. 2020. سياسات النشر في منصة *ASJP* بين التوجيه المركزي والاجتهاد المحلي. مجلة آفاق أكاديمية، جامعة الجزائر 1، العدد 7.
10. بوشينة، خالد. 2020. "واقع النشر الأكاديمي في الجزائر: قراءة في تجربة منصة *ASJP*". مجلة أبحاث في علوم الإعلام، جامعة سطيف، العدد 24، ص. 89-104.

11. بوسماحة، زهور. "منصة ASJP ودورها في تحسين جودة النشر العلمي في الجزائر". *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة باتنة 1، العدد 56.
12. بوسماحة، زهور. 2021. منصة ASJP ودورها في تحسين جودة النشر العلمي في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة باتنة 1، العدد 56، ص. 47-48.
13. بوسيف، سليم. 2020. *المسؤولية القانونية للمؤسسات الجامعية في توظيف أدوات كشف التشابه*. *مجلة العلوم القانونية*، جامعة وهران 1، العدد 16.
14. حمزاوي، منير. 2021. "مظاهر التزييف والانتحال العلمي في الجامعات العربية: بين غياب الردع وسوء استخدام التكنولوجيا". *مجلة دراسات أكاديمية*، جامعة المسيلة، العدد 19، ص. 101-118.
15. السنوسي، عبد العزيز. 2020. "السرقعة العلمية في الوسط الجامعي: الأسباب، الأنواع، وأساليب الوقاية". *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الجزائر 2، العدد 36، ص. 45-63.
16. عبد اللاوي، فاطمة زهرة. 2021. "معايير النشر العلمي بالمجلات الجزائرية عبر منصة ASJP". *مجلة الممارسات التربوية*، جامعة ورقلة، العدد 8، ص. 75-90.

ثالثاً: الرسائل الجامعية ماجستير ودكتوراه

1. بوالريش، نسرين. 2020. *أثر استخدام البرامج الرقمية في الحد من ظاهرة السرقعة العلمية لدى طلبة الدراسات العليا - دراسة حالة بجامعة سطيف 1*. رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاجتماعية.

2. بن داود، كريمة. 2019. أخلاقيات البحث العلمي في البيئة الجامعية الجزائرية: دراسة سوسولوجية ميدانية. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
3. قريشي، نوال. 2021. دور منصة *ASJP* في ترقية النشر العلمي في الجزائر: تقييم للتجربة من وجهة نظر المحررين والباحثين. رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2.

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

إهداء	
شكر و عرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
فهرس المحتويات	
أ	مقدمة
الفصل الأول :الإطار العام للدراسة	
3	1- الإشكالية
5	2- تساؤلات الدراسة
6	3- أسباب اختيار الدراسة
7	4- أهمية الدراسة
8	5- أهداف الدراسة
11	6- ضبط المفاهيم والمصطلحات
12	7- منهج وأدوات جمع البيانات
18	8- الدراسات السابقة
الفصل الثاني : مفهوم السرقة العلمية ودور التكنولوجيا في كشفها	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية السرقة العلمية وتأثيرها على النشر الأكاديمي
29	المطلب الأول: السرقة العلمية وأهم أشكالها
31	المطلب الثاني: أسباب نقشي ظاهرة السرقة العلمية

34	المطلب الثالث: تأثير السرقة العلمية على جودة البحث العلمي
37	المبحث الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال كأداة لكشف السرقة العلمية
37	المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث العلمي
40	المطلب الثاني: الأدوات التكنولوجية المستخدمة في كشف الانتحال العلمي (Plagscan ، iTenticate ، Turnitin)
43	المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي في كشف السرقة العلمية
45	المطلب الرابع: انعكاسات استخدام برنامج Turnitin في الحد من السرقة العلمية
48	خلاصة
الفصل الثالث: منصة ASJP والتحديات التي تواجه مكافحة السرقة العلمية	
50	تمهيد
51	المبحث الأول: منصة ASJP كإطار لمكافحة السرقة العلمية
51	المطلب الأول: التعريف بمنصة ASJP وآلياتها في ضبط النشر العلمي
53	المطلب الثاني: سياسات المنصة في مكافحة السرقة العلمية
56	المطلب الثالث: مدى فاعلية منصة ASJP في الحد من السرقة العلمية
58	المبحث الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية في مكافحة السرقة العلمية
58	المطلب الأول: القيود التقنية التي تواجه تقنيات كشف الانتحال
61	المطلب الثاني: المشكلات الأخلاقية والقانونية في استخدام أدوات

فهرس المحتويات

	الفحص
64	المطلب الثالث: آفاق تطوير منصة ASJP باستخدام الذكاء الاصطناعي
67	خلاصة
الفصل الرابع: عرض و مناقشة و تحليل النتائج	
69	عرض و مناقشة نتائج الدراسة
84	نتائج الدراسة
84	الاقتراحات و التوصيات
87	خاتمة
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

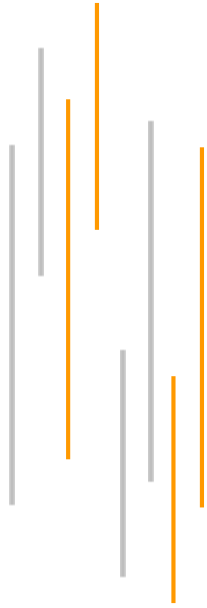
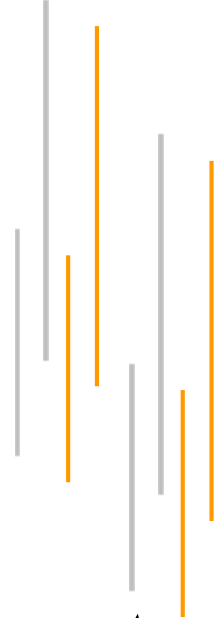
الصفحة	العنوان	الرقم
69	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	01
70	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	02
71	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في التدريس الجامعي	03
72	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 05	04
73	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 06	05
74	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 07	06
75	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 08	07
75	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 09	08
76	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 10	09
77	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 11	10
78	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 12	11
79	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 13	12
80	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 14	13
81	يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم 15	14

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
69	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	1
70	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية	2
71	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	3



ملاحق



استمارة استبيان حول استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة جامعة المسيلة في
الحد من السرقة العلمية ضمن المقالات المحكمة المنشورة على منصة ASJP

تحية طيبة،

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع بيانات دقيقة حول مدى وعي أساتذة جامعة المسيلة بمفهوم السرقة العلمية، ومدى استخدامهم لبرامج الكشف عن الانتحال مثل Turnitin ، والعلاقة بين هذه الاستخدامات وسياسات النشر الأكاديمي. يُرجى الإجابة بكل صدق ودقة، وستُستخدم المعلومات لأغراض بحثية فقط مع الحفاظ على سريتها.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر أنثى
2. الدرجة العلمية: أستاذ مساعد أستاذ محاضر ب أستاذ محاضر أ
3. سنوات الخبرة في التدريس الجامعي: أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: الوعي بمفهوم السرقة العلمية

5. ما مدى معرفتك بمفهوم السرقة العلمية؟
 - ممتازة
 - جيدة
 - متوسطة
 - ضعيفة
6. ما مدى اعتقادك بأن السرقة العلمية تمثل تهديداً للبحث العلمي في الجامعة؟
 - كثيراً
 - نوعاً ما
 - نادراً
 - لا تمثل تهديداً

7. هل سبق وأن تلقيت دورة تكوينية و تدريبية في مكافحة السرقة العلمية؟

◦ نعم

◦ لا

المحور الثالث: استخدام برنامج Turnitin من طرف أساتذة كلية العلوم الإنسانية و
الاجتماعية

8. هل لديك حساب في برنامج Turnitin ؟

◦ نعم

◦ لا

9. كم مرة تستخدم Turnitin لفحص الأعمال البحثية؟

◦ دائماً

◦ أحياناً

◦ نادراً

◦ لا أستخدمة

10. في رأيك، ما مدى سهولة استخدام برنامج Turnitin ؟

◦ سهل جداً

◦ سهل إلى حد ما

◦ معقد إلى حد ما

◦ معقد جداً

المحور الرابع: تقييم فاعلية برنامج Turnitin

11. ما مدى فاعلية Turnitin في الكشف عن حالات الانتحال؟

◦ فعال جداً

◦ فعال

◦ متوسط الفعالية

◦ غير فعال

12. هل سبق وأن اكتشفت حالات سرقة علمية بفضل Turnitin ؟

• نعم

• لا

• أحياناً

13. إلى أي مدى تعتقد أن Turnitin يساهم في تحسين جودة البحوث؟

• بدرجة كبيرة

• بدرجة متوسطة

• بدرجة ضعيفة

• لا يؤثر

• لا أدري

المحور الخامس: العلاقة مع سياسات التحكيم والنشر في منصة ASJP

14. هل تشترط المجلات الأكاديمية في منصة ASJP فحص الأعمال عبر

Turnitin؟

• نعم

• لا

• لا أعلم

15. هل تؤثر نتيجة Turnitin على قبول البحث في المجلات المحكمة؟

• نعم

• لا تؤثر

• لا أعلم

المحور السادس: التحديات التي تعيق الاستخدام الفعال لـ Turnitin

16. ما أبرز التحديات التي تواجهك عند استخدام Turnitin ؟ (يمكن اختيار أكثر

من خيار)

• عدم توفر تدريب كافٍ

• ضعف البنية التحتية التقنية

• صعوبة في فهم تقارير البرنامج

• عدم إلزامية الاستخدام من طرف الإدارة

17. ما اقتراحاتك لتعزيز استخدام Turnitin في جامعة المسيلة؟

•

•

ملخص الدراسة

تُعد ظاهرة السرقة العلمية من أبرز التحديات التي تواجه البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية، مما يستدعي تبني آليات فعالة لضمان النزاهة والمصداقية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية استخدام برامج كشف الانتحال، ومن بينها برنامج "تورنتن (Turnitin)"، كأداة رئيسية في هذا المجال. تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع استخدام أساتذة جامعة المسيلة لبرنامج "تورنتن" عبر المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) بهدف الحد من ممارسات السرقة العلمية في المقالات المحكمة الموجهة للنشر. تهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية هذا البرنامج من وجهة نظر الأساتذة، وتحديد الصعوبات التي قد تواجههم في استخدامه، بالإضافة إلى تقديم توصيات من شأنها تعزيز دوره في ضمان النزاهة الأكاديمية للبحوث المنشورة. ويسعى البحث إلى المساهمة في فهم أعمق لدور التكنولوجيا في مكافحة الانتحال وتعزيز أخلاقيات البحث العلمي في السياق الجزائري.

الكلمات المفتاحية: السرقة العلمية، Turnitin ، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) ، النزاهة الأكاديمية.

Abstract :

Academic plagiarism is a significant challenge facing scientific research and academic institutions, necessitating the adoption of effective mechanisms to ensure integrity and credibility. In this context, the importance of using plagiarism detection software, such as "Turnitin," emerges as a key tool in this field. This study aims to shed light on the reality of using the "Turnitin" program by professors at the University of M'sila via the Algerian Scientific Journal Platform (ASJP) to reduce academic plagiarism in peer-reviewed articles intended for publication. The study aims to evaluate the effectiveness of this program from the professors' perspective, identify the difficulties they may face in its use, and provide recommendations that would enhance its role in ensuring the academic integrity of published research. The research seeks to contribute to a deeper understanding of the role of technology in combating plagiarism and promoting research ethics in the Algerian context.

Keywords: Academic Plagiarism, Turnitin, ASJP, Academic Integrity.